إختلفوا بـ"أدب سياسي"..او ارحلوا الى حيث تستحقون!

كتب حسن عصفور/ منذ أن اقدمت بعض أوساط "حماس" على ادخال قطاع غزة في موجة ارهابية جديدة، عبر القيام بتفجيرات ضد منازل قيادات فتحاوية، وتدمير وتخريب منصة احياء ذكرى الخالد ابو عمار، والمشهد الفتحاوي – الحمساوي ينزلق سريعا جدا الى مستنقع سياسي ملئ بـ"الرذائل السياسية"..

ومع أن قيادة حماس أعلنت أنها شكلت فريقا لمعرفة "المجرمين المجهولين لها"، إلا أنها حتى تاريخه لم تعلن اي معلومة ترسل طمأنة للشعب الفلسطيني قبل ابناء فتح بأنها حقا ذات اهتمام لمعرفة المجرم والجريمة، بل أن كل ما يأت منها وعنها يضفي طابع أنها رغبت بنتائج ما حدث بإلغاء مهرجان ابو عمار، لإعتبارات تعرفها قيادة حماس قبل اي فلسطيني آخر..

وكان الحق كل الحق مع حركة فتح، ان تقول ما قالت بعد الجريمة المنظمة والمركبة ضدها في قطاع غزة، والتي قطعت الطريق عليها لإبراز ما كانت ترجو من الاحتفالية في استعراض قوة جماهيرية يمكن أن تكون رسالة خاصة لدولة الكيان وامريكا، ولبعض العرب وقيادة حماس، أن فتح هي حقا "أم الولد" وأنها تبقى الكبير السياسي والجماهيري، مهما حدث لها من تدهور واختلافات داخلها يراها البعض مؤثرة جدا عليها..

ولذا كان غضب فتح مضاعفا من جريمة قطع الطريق لإعادة الحضور الذي بحثت عنه قبل مغزى احياء ذكرى الخالد، لذا ردة الفعل في البدايات كانت حادة جدا، ولها الحق كله، حتى أن الرئيس محمود عباس تدخل بشخصه لوضع الاتهام مباشرة على كتف حماس وقيادتها، ثم كشفت قيادات فتحاوية عبر بعض مواقعها أسماء من قالت أنهم أصحاب الجريمة العار، وبدلا من قيام حركة "حماس" بالتعامل الايجابي مع اتهامات فتح، والطلب بتشكيل "لجنة أمنية خاصة" لبحث كل ما له صلة بتلك "الجريمة المنظمة"، سارعت

الى نفي الوقائع وفتحت معركة تصعيدية لما لها ضد الرئيس عباس وقيادة فتح واعلامها..

ولأن المسألة لم تعد اختلافا على نقطة هنا أو بندا هناك، بل على جوهر "التوافق السياسي" بين الفصليين، خرجت الاتهامات الى دائرة جديدة – قديمة، ولتعود الى مربع أكثر سوءا وسوادا ممكا كان قبل احتفالية "اتفاق الشاطئ" في ابريل (نيسان) 2014 ، ومع أن اللغة الإختلافية بين فصيلي الأزمة وصلت درجة معيبة، لكن كان بـ"الامكان أفضل مما كان"، والمسارعة بتطويق الانحدار الجديد بينهما وصل الى حالة مخجلة بالمعنى السياسي، وليس الأخلاقي، الغائب أصلا..

فما حدث مؤخرا من النائب عن حركة حماس، واحد القيادات البارزة بها، يحيى موسى العبادسة، بدعوته العمل على تشكيل "تحالف وطني" من اجل اسقاط الرئيس محمود عباس، كسر كل "محرمات التوافق السياسي الجديد"،، بل وتجاوز ايضا كل الخطوط الحمراء فيما يخص ركنا من أركان الشرعية الفلسطينية، رغم اهتزازها في غياب المجلس التشريعي..

الدعوة فتحت "ابواب جهنم" ليخرج منها كل "شياطين الاختلاف – الخلاف" في أبشع مشهد منذ سنوات، وكان صمت قيادة حماس على أقوال النائب العبادسة، اشارة الى قبولها الضمني وموافقتها بما أعلن، وهي بذلك وقعت في "الشرك السياسي" الذي منح حركة فتح سلاحا يمكن اعتباره الأمضى لخوض معركة بلا حدود سياسية ضد حماس، ولذا فما جاء على لسان أحد ناطقي فتح بوصف حماس أنها تقود انقلابا جديدا، وأنها سببا مباشرا في "نكبة أهل القطاع" - وكأنها أكثر كارثية من الاحتلال - ، يشكل ردا يوازي، إن لم نقل يفوق ما جاء في تصريحات العبادسة "الغبية"..

وهنا، بعيدا عن شرح وتحليل هذه المعركة "الضارة وطنيا وسياسيا"، هل ستسمر المسألة في ذات السياق من "ردح غير وطني"، واتهامات تصل حد الخيانة والتخوين من هذا لذاك، أم أنها ستقف في الحال، واعتبارها أقوالا

انفعالية لا تشكل "حجر سنمار" لردم ملامح "التوافق الوطني الهزيل"، فلم يعد بالامكان وطنيا الاستمرار بالصمت على هذا التدهور الحاد في الجدل وكيل الاتهامات بين فصيلين هما، حتى ساعته الثقل الأبرز تنظيميا – شعبيا في فلسطين..

الخيار عند قيادة الحركتين، إما اصدار أوامر قاطعة من صباح السبت الموافق 22نوفمبر 2014 بوقف كل أشكال الردح اللغوي، أو اصدار الاتهامات اللاوطنية من فصيل لآخر، بعد الاعتذار المتبادل عما سبق من اهانات، واستعداد حمساوي حقيقي لتشكيل لجنة امنية وطنية مشتركة لبحث الجريمة المنظمة التي حدثت، أو اليوم أيضا تعلن كل من القيادتين "طلاقا سياسيا"، "وخلعا" من "اتفاق الشاطئ"..

فاحتراما للفلسطيني، الذي يجب أن تدرك أو تؤمن كلا القيادتين أنه ليس ساذجا ولا عبيطا، وحتما ليس مغفلا، كي تستمر حفلة الردح التخويني غير المحدود، ثم نجد قيادتي الحركتين يتبادلان الابتسامات العريضة، التي يشوبها أحيانا مسحة بلادة، ووجبات الأكل غير المتاح للغزي العادي، توقفوا أو ارحلوا بما تختلفون الى حيث المكان الأنسب لتلك الخلافات التي ليست جزءا من "منظومة الفلسطيني السياسية".. إختلفوا بـ"أدب سياسي"..او ارحلوا الى حيث تستحقون..يعني بالبلدي اتفقوا بشكل منظم أو حلوا عنا ..قرفنا!

الانحدار الأخير مجددا يدق الجرس لفصائل، قوى أو تيارات شعبية بأن تكسر هلعها أو انكسارها السياسي وتعلن أنها تمنح الفصيلين فرصة أخيرة لمدة 24 ساعة لوقف الانحدار المعيب، للانطلاق في رحلة البحث عن طريق يخرج الشعب من "التيه السياسي"، وبدونه سيتم تشكيل "تحالف سياسي" يعلن البراءة السياسية" من مَن لا يستجيب لـ"نداء العقل - الضمير الوطني"..

وقبل الفصائل التي قد ترتعش قبل الاقدام على كسر "شرنقة الرعب"، أو كما يقال في قرانا "طاسة الخوف" والتي ركبتها منذ زمن ، يجب أن يتحرك البعض الشبابي ويكسر سلبيته واحباطه، وتذمره عبر شبكات التواصل

الاجتماعي، وينتفض كما سبق اسلافهم الانتفاض يوما ضد الاحتلال، فالانتفاض ضد الانحدار الوطني لا يقل أهيمة عن الانتفاض ضد الاحتلال..فلا زوال للمحتل دون أدوات قادرة على الفعل لازالته..وما نراه اليوم لا يصل بشعب فلسطين الى طريق الخلاص، بل يقوده الى "جهنم سياسي" يضيف نكبة جديدة لنكباته السابقة..

آن أوان الحراك والتحرك..فلا وقت لاضاعته بعد الآن..فالوطن في خطر حقيقي!

ملاحظة: السيدة الألمانية ميركل ترى أن الاعتراف بدولة فلسطين ليس حلا سياسيا..والصحيح ان السيدة الألمانية الشرقية أصلا، نسيت أن تضيف أن "الاحتلال هو الحل"، علها تخلص من "عقدتها" نحو "اليهود"..بلاش يا مركولة!

تنويه خاص: اعلن المبعوث سيري أن هناك "تفاهم اضافي" لحصول 25 ألف متضرر على مواد البناء..لم يخبرنا مين عمل التفاهم حماس أم فتح..أم طرف ثالث..والله صار حالنا مسخرة كما لم يكن ..انه حقا "عقد العجاف"!

استمرار "الاعتراف" بالكيان "ام الجرائم الوطنية"!

كتب حسن عصفور/ سنعتبر أن عدم صدور مواقف من الرئاسة الفلسطينية واللجنة التفيذية لمنظمة التحرير حول المشروع العنصري الجديد لدولة الكيان سقط سهوا، في ظل "المعارك الكبرى" التي تواجهها داخل الوطن وخارجه، خاصة ما له صلة بالانقلاب والتفجيرات والتصريحات الحمساوية، وما يتصل بمواجهة كل ما من شأنه "تعكير صفو "الوضع الأمني القائم" في الضفة الغربية، وكسر حركة الطابو نحو أي فعل غاضب ضد مخططات

المحتلين..فلا ضرورة لتصريحات في ظل تلك المعركة الأهم، خاصة وأنها اوعزت للخارجية الفلسطينية اصدار بيان يصلح لأي مناسبة سياسية..

ولأن النصح ليس مجديا بعد ان وافقت حكومة الطغمة الفاشية في تل أبيب، على "قانون القومية"، والذي يعلن بلا أي التباس سياسي – فكري أن الحركة الصهيونية الجديدة، تلغي اي وجود لشعب فلسطين، هوية وقومية وحقوق، وتعلن ولادة "اسرائيل الكبرى" على حساب "فلسطين التاريخية"، طغمة حاكمة تتجرأ على فعل ما لم يجرؤ قبل الأمس أن يفكر به غلاة التطرف الصهيوني، ظانة كل الظن أن ما هي بصدده سيمر مرورا عابرا في المشهد الفلسطيني، المصاب بحالة "زهايمر سياسي" لا سابق له..

مشروع قرار الطغمة الفاشية، ليس كأي قرار صهيوني سابق، هو بداية لفرض "تاريخ صهيوني على حساب التاريخ الفلسطيني فوق أرض فلسطين التاريخية"، واعادة حقائق العصر والتاريخ الى ما لا يمكن تخيله، بأن تحيل أصحاب الأرض والهوية الى "مجموعة سكانية" لهم حقوق فردية ولا اعتراف بلغتهم، وان كل ما لهم هو تقديم "الطاعة المطلقة" لمن سمح لهم البقاء فوق هذه الأرض..

مشروع قرار الطغمة الفاشية ليس قرارا سياسيا يحتاج الى اجتماعات لا تنتهي كي يبحثون كيف الرد عليه، دون أن يغضب منهم "الاسياد" في واشنطن، هو مشروع ازالة تاريخ وحضارة وهوية لشعب وأرض، ما كان يجب ابدا ان ينام "أولي الأمر" لحظة قبل أن تنتفض كل خلية في اجسادهم، لو كانت "خلايا حية"..

ولأن المسألة ليس فتحا لباب العتاب والملامة ، فالمطلوب اليوم وليس الغد أن تعلن القيادة الفلسطينية بلا تردد او تلكؤ أو ارتعاش سياسي أنها تعلق الاتفاقات مع الكيان الاحتلالي، وتعلن الغاءا رسميا وليس تعليقا لرسالة الاعتراف المتبادل التي وقعت عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة اسرائيل آنذاك، وهذه الخطوة ليست سوى الأولى نحو اعلان دولة

الكيان بأنها دولة غير شرعية، ووجب محاصرتها، الى حين رسم ملامح خطة التحرك الشامل ضد الكيان العنصري وقانونه الجديد..

والغاء رسالة الاعتراف التي تم توقيعها في ظل البحث عن سلام ومصالحة بديلا للصراع، لم تعد قائمة كون الدولة التي تم الاعتراف بها لم تعد تلك الدولة التي اعترفت بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني، وأن الضفة والقطاع هي أرض فلسطينية والولاية عليها لاصحابها، ولذا ما جاء في القانون الجديد من الغاء لشعب فلسطين وأرض فلسطينية وهويتها، وبحدود بملامح لم تكمتل بعد، لكنها بدأت في رسمها ضمن المتفق عليه، يمثل الغاء لواقع الدولة التي تم الاعتراف بها من قبل منظمة التحرير الفلسطينية..

الصمت أو تجاهل مشروع القانون ومخاطره الحقيقية على مستقبل الواقع في فلسطين التاريخية، لكل شعبها ومواطنيها، هو اعلان بمشاركة رسمية على تلك الجريمة الكبرى، والتي تتجاوز في مخاطرها وابعادها النكبة الكبرى الأولى عام 1948، ففي تلك النكبة كان اغتصابا لبعض الأرض وتهجيرا لبعض الشعب، واقتناصا لبعض تاريخ، اما المشروع الجديد فهو "أم النكبات" كونه يعلن ازالة فلسطين هوية وارضا وشعبا ونفي وجودها التاريخي والمستقبلي، وهو ما لا يجب السكوت عليه، كان الثمن مهما كان..

اليوم وليس الغد على القيادة الفلسطينية، ان تعلن وبشكل نهائي وقطعي أن لا بقاء ولو لساعة واحدة لتلك الرسالة بعد الآن، فأي تأخير على الغاء تلك الرسالة سيكون بمثابة "الشراكة في الجريمة الكبرى" وطنيا وتاريخيا، ولا تحتاج مطلقا لبحث "مدخلات ومخرجات"..النص واضح لمشروع القانون..وعليه الرد يجب أن يكون أكثر وضوحا بازالة اي صلة مع العنصريين الجدد..

والى حين اللقاء العريي المقبل، على القيادة الفلسطينية أن تحضر اوراقها لقلب الطاولة السياسية كليا رأسا على عقب دولة الكيان، وتتقدم بمشروع غاية

الوضوح في النص لمطالبة العرب جميعهم بدعم الموقف الفلسطيني بسحب الاعتراف بدولة الكيان، ما لم تتراجع كلية عن مشروعها، وتعيد الاعتراف بدولة فلسطين وشعبها، وبحق ابناء فلسطين في الجليل والمثلث والنقب، وعدم المساس بحقوهم القومية واعتراف بحقهم بالمساواة والمواطنة كجزء من شعب له ماض وحاضر ومستقبل..

لم يعد هناك وقت لـ"التذاكي السياسي" باسم "العقلانية والواقعية"، فالصمت وعدم قلب الطاولة راسا على عقب هو مشاركة في الجريمة السياسية الكبرى، وحماقة في حد الاتهام الأدنى وخيانة وطنية في حدها الأقصى..وعار فعار فعار!

بالمناسبة القيادة الفلسطينية، لا تملك خيار ترف الاختيار في هذه القضية..امامها طريق واحد وممر اجباري لا يمكنها الحيدة عنه، والا تصبح في دائرة لا نود قولها الآن..

اليوم كل شعب فلسطين وشعوب الأمة واحرار العالم ينتظرون قرار ممثل شعب فلسطين وقيادته بالغاء تلك الرسالة كخطوة اولى على طريق حصار الكيان العنصري حصارا غير مسبوق..

بلا ارتعاش أو خوف اعلنوا كي لاتوصموا بعار وطني ابدي..هي الفرصة التي جاءت لتحاصر عدو الشعب ..فلا تخذلوا شعب بتاريخه وهويته وكفاحه..

حاصر حصارك لا مفرٌ.. اضرب عدوك لا مفرٌ .. فإما أن تكون أو لا تكون

فأنت الآن.. حرُ وحرٌ وحرُ..

هكذا قالها شاعر الأرض والهوية والوطن محمود درويش!

كونوا او لاتكونوا يا سادة!

ملاحظة: بعض "حماس" يوصلهم العمى السياسي الى الغباء السياسي..الحديث عن حركة فتح بتلك الجهالة بتاريخها عار لا بعده عار!

تنويه خاص: ان تدعي الايمان والتدين والتظاهر بالتقوى ثم تمارس الكذب السياسي العلني لا يستقيم..تقي وكاذب لا يلتقيان يا راشد بن الغنوشي!

"الإنتخابات ليس هي الحل" لنكبتنا!

كتب حسن عصفور/ فجأة، خرج علينا كل من طرفي الأزمة الوطنية ليعيد القول، أن الانتخابات هي الحل لما حدث من تدهور سريع وصل الى حد الاقتتال المعنوي - العملي، ولأن الأزمة أكثر عمقا مما تم كتابته يوما ما من العام الراهن، في شهر أبريل عبر ما يعرف اعلاميا باسم "اتفاق الشاطئ"، كان منطقيا جدا أن تصل الأحوال السياسية لما وصلت اليه، ولا يوجد بها أدنى مفاجأة، سوى لمن كان يخادع ذاته أولا وشعب فلسطين، وطنا وبقايا وطن..

الأزمة الوطنية الكبرى في السنوات العشر الأخيرة، منذ رحيل الخالد، وبأكثر مظاهرها حضورا، زمن الانقلاب – الانقسام، لا تحتاج لصياغة اتفاقات أو نصوص تصالحية، كما درجت العادة منذ بيانات المصالحة التي انطلقت من صنعاء، فالقاهرة عروجا على الدوحة وعودة الى القاهرة وصولا الى آخر محطاتها بمخيم الشاطئ بغزة المنكوبة، بل هي تحتاج أن يقر كل من طرفي "النكبة الكبرى" ان طريق الحل السياسي يحتاج علاجا جذريا ومرة واحد، والاقلاع الكلي عن سياسية "الخطوة - خطوة" التي درجوا التعامل معها..

الحل لو كان طرفي النكبة الراهنة فعلا يبحثان عنه، وهنا كل الشكوك تقفز الى الواجهة، ولكن لنعتبرها "هواجس شيطانية"، إن كانت النوايا صافية حقا فما يجب العمل عليه هو ليس اعادة صياغة نصا هنا أو جملة هناك لانهاء

النكبة الوطنية السائدة، بل اعادة صياغة آلية التفكير والعلاج، بديلا عن سياسية "الحل بالتتالي - خطوة خطوة"، والذي ساد طوال رحلة البحث فيما مضى، ولكن يجب استبداله بطريقة "الحل المتوازي الشامل"، على أن تبدأ بالأكثر تعقيدا وصولا الى الأقل اشكاليا..

ولا خلاف أن ملف الأمن بكل مكوناته هو العقبة الاساسية في ملف "المصالحة"، وبلا معالجة له لا يمكن أن تستقيم اي مصالحة مهما أقسم القائمون عليها، ألم يقسموا ويصلوا في مكة، ولم تمض ايام عدة حتى كان الحدث الأكثر سوادا في الثلاثين عاما الماضية، فلا قسم يفيد ولا صلاة تمنع الفاحش السياسي لمن لا يملك "نوايا صافية"..

فتح لا يجب أن تتحدث عن المصالحة قبل أن تجدا حلا شاملا لمعضلة حماس الأمنية، وهنا نفتح قوسا لنميز بين الكتائب المسلحة ذات البعد العسكري، كالقسام مثلا، في مرحلة انتقالية، وبين قوات الأمن الداخلي بكل مسمياتها، فإن لم تكن قوات الأمن الداخلي، ومنذ اللحظة الأولى لاعلان الحكومة، اي حكومة وباي مسمى، توافقية، تخاصمية، تنافرية، وطنية حزبية فصائلية، كفوءة غير كفوءة، ليس مهما، فكلها بالنهاية تعمل تحت قوة الجذب لطرفي الأزمة، ولخدمتهما الى حين أن يكون هناك أمرا شعبيا مفعولا لغير ما هو قائم..

تلك هي البداية التي يمكنها أن تكون المفتاح الأولي للشروع بالحديث عن "خطوات جادة"، وبالتوازي المباشر معها، الدعوة لعقد جلسة واحدة للمجلس التشريعي الفلسطيني، ليس لانتخاب هيئاته القيادية واعادة نوابه للعمل وفقا للقانون الأساسي، بل الاتفاق مسبقا انها جلسة أخيرة بذات التشكيل، حيث يعلن المجلس التشريعي بجلسته الختامية، انتهاء عمله ووجوده وتسميته، والمصادقة على مقترح يكون متفق عليه مسبقا بأن يكون اعضاء المجلس، الى جانب اعضاء المجلس المركزي جزءا من برلمان دولة فلسطين المؤقت، والتي سيعلنها الرئيس محمود عباس بديلا سياسيا - قانونيا للسلطة الوطنية، شرط ألا ترث أي من اتفاقات لم يلتزم بها الكيان..

ولأن الانتخابات هي الحل كما يصرخ البعض، فيجب تحديد طبيعة تلك الانتخابات، بأنها انتخابات دولة فلسطين في "بقايا الوطن" - الضفة والقطاع والقدس الشرقية المحتلة - ، انتخابات دولة بحدود 1967 كما أقرتها الأمم المتحدة، في قرارها 19/ 67 لعام 2012، وعلى قاعدة التمثيل النسبي الكامل، اي قائمة وطنية موحدة، كي يتم كسر أي عائق احتلالي..

لكن تلك الخطوة الهامة يجب أن تكون لاحقة بعد اكمال تشكيلة القيادة الوطنية الفلسطينية الجديدة، بمشاركة الكل الفلسطيني، وتحديدا حركتي حماس والجهاد الاسلامي، وأن لا تكون هذه الخطوة خاضعة للعبة الشد والجذب، ولا يجب أن تكون باسماء شخصيات بل أسماء قوى، حتى لا يتذرع البعض بعقبات لعقدها..ولو كانت ضرورة لاجتماعها الأول ليكن فوق أرض غزة، التي منها انطلقت رحلة اعادة انشاء دولة فلسطين فوق أرض فلسطين..

وبعدها تصيح تشكيل الحكومة الفلسطينية لدولة فلسطين مسألة تقنية، مع منح اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والقيادة الوطنية الموحدة الجديدة دورهما في تشكيلها، لقيادة مرحلة سياسية خطيرة..

طريق الحل السياسي للخلاص من النكبة الكبرى، بين، وبين جدا لو كانت المسألة فعلا بحثا عن حل سياسي، لكن ما يحدث ليس سوى البحث عن اطالة أمد النكبة الى زمن آخر..وهنا ليس المهم أن نبحث عن من يتحمل مسؤولية أكثر من ذاك في اطالة زمن النكبة، بل نبحث عمن يمتلك قدرا ورؤية وابداعا سياسيا لكسر ترك الحلقة ونكبة الشعب..البحث عن الحل الحقيقي هو المراد وليس أن نعيد تكرار اتهامات بين طرفي النكبة، كلها تتمتع بمصداقية بشكل أو بآخر، لكنها لا تملكا قيمة في رحلة الخلاص الوطني..

ملاحظة: القدس مفتوحة للجميع..عبارة ترددت خلال الساعات الماضية..القدس والصلاة بها مفتوحة لمن يسكن بها ويحمل هويتها وليس للجميع..لزم التنويه كي لا يصبح التضليل حقيقة!

تنويه خاص: نفر قليل استمر في العمل في مقر الرئاسة بعد غياب الخالد، ومع احياء الشعب ذكراه العشرية، انتبه "النفر القليل" انه يواجه بعضا من تمييز وظيفي..ليت الاهتمام بحقهم يكون بعضا من وفاء يقوله المسؤولين ليلا نهارا للخالد..فقط حق لهم وليس هبة يبحثون..ممكن!

أنها "صفعة" للقيادة الفلسطينية فقط..يا فلان!

كتب حسن عصفور/ بالتأكيد لو امتثل الرئيس محمود عباس والقيادة الرسمية لما يقوله الشعب الفلسطيني، حول الموقف الأميركي لما كلف الموازنة، المرهقة اصلا، بتكاليف رحلة سفر وفد لكي يقابل الوزير المرتبك جون كيري، ودون الحاجة للتقارير "الأمنية" عن ما يقوله شباب فلسطين وشيوخها بأن رحلات تلك الوفود خسارة مالية وقلة احترام سياسية، ولن تأتي بأي نتيجة يمكن تعويض تكلفتها..

ولكي لا يذهب البعض بعيدا في شتائم من يرفض سلوك "اضاعة الوقت" الذي تسير عليه "القيادة الرسمية" ، وباتت الأكثر خبرة وابداعا به، فعلى من قرر ارسال الوفد الى واشنطن، ان يخرج ويصارح شعبه بما عاد به ذلك الوفد برئاسة "كبير الرحالة"، مفترضين انهم لا زالوا يحترمون ارادة الشعب، وأنه المرجعية العليا بحكم أنه صاحب المصلحة الوطنية في أي قرار سياسي، فهل نرى من يصارح شعبه بحقيقة ما كان في رحلة بلاد الغم والسم سام..

وإن افترضنا صعوبة تحقيق ذلك المطلب، لندقق فيما تم تسريبه من وسائل اعلام تبحث وتدقق دون أن تراعي حسابات خاصة، فكل وسائل الاعلام عنونت نتائج رحلة "وفد الرئيس" عباس الى أميركا بالمحصلة صفر..بلا نتائج، وهو وصف المتفائلين السياسيين، فيما يراها غير المتفائلين، بأنها

رحلة سمحت لنتنياهو أن يعلن عن صفقة جديدة للنشاط الاستيطاني في القدس الشرقية المحتلة، والتي اعتبرتها الناطقة باسم الخارجية الأميركية، بأنها صفعة للمفاوضات، فيما قال عنها صائب عريقات مرسل الرئيس عباس بأنها صفعة لكيري..

والحقيقة، ان اعلان رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب بيبي نتنياهو صفقته الاستيطانية الجديدة، ليس سوى صفعة للقيادة الفلسطينية ورئيسها وفقط، وهي صفعة قوية جدا رن صداها في كل أرجاء "الوطن الفلسطيني" من رأس الناقورة شمالا وحتى رفح جنوبا، ومن البحر الى البحر ايضا، سمعها كل من يعيش فوق هذه الأرض، وربما من يحيط بها أيضا، صفعة جاءت رد سريع على رسالة "الرئاسة والرئيس" لعدم التصعيد والتهدئة، وكأن الكلمات وحدها كافية لردع المحتلين الطغاة، امثال زمرة نتنياهو..

الصفعة للقيادة والرئيس عباس، لأنهم لازالوا يعيشون في جلباب الانتظار – المراوحة بحثا عن سبيل غير السبيل الواضح، يتحركون في كل الاتجاهات الا الاتجاه المراد من قبل الشعب الفلسطيني..ويهدرون الوقت بطريقة نادرة، وكأنهم بانتظار "المعجزة الثامنة" للخروج من "مأزق الارتباك الذي يعيشون"..

صفعة نتنياهو للرئيس عباس والقيادة جاءت في وقت البحث عن سبل "تهدئة"، وكان المسألة "حسن نوايا" لا أكثر، وليس حربا سياسية وطنية شاملة، تحتاج تفكيرا بطريقة تصفع كل مسار السنوات العجاف التي سادت المشهد الفلسطيني منذ اغتيال الزعيم الخالد، مرورا بمرحلة "الخنوع" للرغبة الأميركية في انتخابات عام 2006، وما تلاها من انقلاب أسود كرس انقساما قدم الخدمة التاريخية للمحتلين والبيت الأبيض، لترسيم حالات كيانية فلسطينية، واحدة بقطاع غزة، وأخرى ببعض من الضفة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية..

ولكي لا ندور في حلقة كشف طبيعة الصفعة التي أتت في زمانها تماما، عل البعض يفيق من رحلة النوم السياسي، ويخرج ببيان اعتذار للشعب الفلسطيني، كما فعل الرئيس المصري بهيبة القائد الواثق بحب شعبه، ليعتذر لأهل سيناء عما لحق بهم، وأكد أن مصر لن تتركهم في تيه، وستقف الى جوارهم فيما تعرضوا له بسبب خطر أكبر على أمن مصر القومي..تصرف بشهامة وكبرياء الزعيم، أن الاعتذار فضيلة لا بعدها فضيلة، وهذا ما يجب ان يكون اليوم قبل الغد، اعتذار علني وصريح للشعب الفلسطيني على رحلة "التيه السياسي" الذي يعيش، ويعلن المعتذر تعهدا جديدا للشعب الذي يستحق خيرا مما هو فيه يؤكد:

*لاعودة للمفاوضات مع دولة الكيان، الا بعد الاعتراف بدولة فلسطين كما قررتها الأمم المتحدة في قرارها 19/ 67 لعام 2012..

**وأن منظمة التحرير الفلسطينية ستعلق اعترافها بدولة الكيان الذي نصت عليه رسائل الاعتراف المتبادل عام 1993..

***القيادة الفلسطينية قررت أن لا تذهب لمجلس الأمن لأنها تدرك أن تلك "خطوة عبثية"، لعدم حصولها أو امكانية حصولها على الأصوات الضرورية لتقديم المشروع بحدها الأدنى 9 اصوات، وانها تعلم يقينا أنه لو حدثت معجزة تحقيق الأصوات المطلوبة فأمريكا لن تسمح بالتصويت الايجابي، وستستخدم حق النقض "الفيتو"، لذا فالاستمرار في هذا الطريق ليس سوى مضيعة لوقت الشعب الفلسطيني الثمين جدا..

****وعليه فقد اتخذت القيادة قرارها للتوقيع الفوري على الانضمام لكل المؤسسات والمنظمات الدولية التي ترفع من مكانة فلسطين..وبالتأكيد سيكون التوقيع على معاهدة روما الخطوة الأولى كي تبدأ دولة فلسطين بمطادرة دولة الكيان الاحتلالي لـ"تدفيعها الثمن" عن كل جرائمها منذ العام 1948 وحتى ساعته، مهما كانت القوانين الخاصة بالمحكمة الجنائية..فالمرافعات للدفاع عن حق شعب لا تحتاج شرطا..

ولتحقيق ذلك قررت القيادة:

÷اعلان "دولة فلسطين" فوق الأرض التي حددها قرار الجمعية العامة لدولة فلسطين، في الضفة والقدس والقطاع، والغاء كل مسميات السلطة الوطنية وما يتبعها، واعتبار الكيانات المرتبطة بها جزءا من مؤسسات دولة فلسطين، حكومة وبرلمانا ورئاسة.. وسيتم الاعلان عن ذلك في ذكرى رحيل – اغتيال الخالد واب الوطنية الفلسطينية المعاصرة ياسر عرفات، بوقيت متزامن من قلب ساحة الكتبة بغزة، على مقربة من أول مقر رئاسي بعد انشاء الكيان الفلسطيني الأول عام 1994 باسم السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن مقر الرئاسة الأول في الضفة ما يعرف شعبيا باسم "المقاطعة" برام الله..

÷÷÷اعلان انتهاء مرحلة الانقسام والغاء كل نتائجها، والبحث في اعادة صياغة البناء الوطني ضمن التطور الجديد في دولة فلسطين..

÷÷÷÷ الطلب الفوري من الجامعة العربية على عقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث انهاء الاحتلال الاسرائيلي لدولة فلسطين، وفق الفصل السابع، ويمكن استخدام القوة العربية الناهضة اقتصاديا لتحقيق ذلك..استخدام المال العربي لفرض صيغة الخلاص من الاحتلال..
÷÷÷÷ والى حين ذلك يدعو الرئيس محمود عباس من مقره في المقاطعة الشعب الفلسطيني للبدء في رحلة الخلاص الشامل من الاحتلال، بكل السبل الشعبية الممكنة، وأن يلتزم كل فلسطيني بسلمية التحرك الشعبي العام، وأن تكون الحركة جزءا من سبل الحركة العامة لانهاء الاحتلال..

تلك بعض مما يجب أن يقوم به الرئيس والقيادة كي لا تبقى الصفعات تأتيهم من كل حدب وصوب، على وجوههم وقفاهم، وهم يصرخون دون أن يسمع صراخهم أحد..عليهم أن يجعلوا من قادة المحتل هم من يصرخون..وعندها فقط سيكون للعالم كلمة غير الاستماع لصدى الصفعات التي تنهال على وجه وقفا القيادة الفلسطينية..!

ملاحظة: تصريحات النائب الحمساوي العبادسة لتغييب الرئيس عباس عن المشهد السياسي بالتوافق تشكل اغرب طلب سياسي تم عرضه، رغم أنه لم يحدد آلية التوافق تلك نقول له..بلاش هلوسة يا يحيى!

تنويه خاص: صحيح أن الفيل يهزم الحمار في اميركا..وقد يرتاح أهل فلسطين لذلك لكنها ليست سوى فرحة "فشة خلق" من سياسة الحاج ابو حسين اوباما..ولكن لا ننسى أنهما اعداء لقضية فلسطين!

بلاغ عن "شبهة فساد" للنائب العام ورئيس هيئة مكافحة الفساد!

كتب حسن عصفور/ بلا شك أن القضايا السياسية العامة للوطن وبقاياه تأخذ وقت جل المسؤولين فيه، بحيث تصبح اي قضية خارجها غير ذي شأن، وثانوية جدا قياسا بالمركزية منها والأهم، رغم ذلك فأحيانا نجد من الضروري تعكير صفو ذلك الاندماج السياسي العميق، بمراجعة بعضا مما قد يكون فعلا مساعدا لصوابية التفكير ومنعا من الانزلاق لما هو أخطر..

وفي هذا السياق نعيد تذكير السيد النائب العام في فلسطين، ورئيس هيئة مكافحة الفساد بأن صحيفة لبنانية اسمها "الأخبار"، نشرت في عددها رقم 2425 يوم الاثنين بتاريخ 24 نوفمبر (تشرين الثاني) 2014 تحقيقا صحفيا تحت عنوان: (ترويكا "نهب" غزة: إسرائيل والسلطة و"الأونروا") للكاتبه عروة ايوب عثمان، ومن العنوان يبدأ البلاغ الرسمي الذي نقدمه الى من ذكرنا اعلاه، وأيضا لكل جهات الرقابة في الحكومة ومؤسسات "المجتمع المدني"، ليس من واقع "الاتهام المسبق" وتصديق ما جاء في التحقيق من اتهامات لو صح بعضها سيعني أن "زلزالا" سيقع في "فلسطين"..

ما يهمنا من تقديم البلاغ هذا هو معرفة الحقيقة وكشفها للناس في بلادنا المنكوبة أيما نكبات، ولأهل القطاع المصابين بعقم التفكير فيما يحدث لهم وحولهم والشتاء الذي لا يرحم دق الأبواب دون انتظار لجان بحث وتقييم

واتصالات واتهامات من هذا لذاك، أناس لم يستطع ممثل الاتحاد الاوروبي في فلسطين الصبر على ما يتعرضون له، فأعلن غضبه من اسلوب اعادة الاعمار..

والبلاغ هو رسالة تنبيه أو جرس إنذار للجهات المفترض أنها راعية القانون وحامية مبادئ "الشفافية والمساءلة والرقابة"، التي أعلن الوزير الأول لحكومة الرئيس محمود عباس أنها هي التي تنظم الحياة السياسية في بلادنا، وانطلاقا من تصديقنا قوله، فما نريده ليس سوى رد أو توضيح بعد البحث والتنقيب عما ورد من اتهامات للجهات المذكورة في التحقيق بأن " كلّ ما يهمّهم الأرباح على حساب الدماء التي سالت بغزارة طوال 51 يوماً، وخصوصاً السلطة، التي زاوجت في «الصفقة» بين السياسة ورأس المال عبر شركتين، «إعمار» و«سند» "، فيما «الأونروا» تقود شرعنة الحصار وتقنينه بذريعة "الرقابة على مواد البناء ذات الاستخدام المزدوج".

متابعة التهم الواردة في التحقيق، وخاصة للجهات الفلسطينية الواردة اسمها، ضرورة وطنية ومصلحة عليا للشعب الفلسسطيني واهل القطاع، وقبلهم للمؤسسة الرسمية الفلسطينية في الحكم والحكومة، ولا يجوز الاستخفاف بما تم نشره بعد أن تم تداوله بشكل واسع جدا اعلاميا، واي محاولة لإهمال التحقيق من الجهات ذات الصلة سيضعها هي تحت المساءلة الوطنية قبل القانونية..

لو كان المجلس التشريعي حاضرا، ولو بحده الأدنى، لما كان الصمت على مثل هذا التقرير، ولم يكن تمر ساعات حتى تضج قاعة المجلس التشريعي بنقاش ساخن جدا، وتكليف لجنة الرقابة به أو تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في مضمون التقرير، وعودة للماضي وايام كان هناك مجلس تشريعي رقابي، وزمن الزعيم الخالد سيجد البعض ما قد يصيبه بالذهول من قيمة تقارير اقرها المجلس التشريعي، ولكن يبدو أن تغييب المجلس هو جزء من تغييب الرقابة والمحاسبة والمساءلة..

ورغم ذلك، يمكن لاعضاء من المجلس ان يبادروا لتشكيل لجنة منهم، وعبر لجنة الرقابة لمتابعة التحقيق الخطير جدا، ولو صدقت معلوماته لكنا أمام فضيحة العقد الأهم في قضايا الفساد..

بهذا النشرسنعتبر أن النائب العام قد استلم البلاغ، وسيبدأ العمل لكشف الحقيقة، وأيضا رئيس هيئة مكافحة الفساد، وهو عضو مجلس تشريعي سابق، كان صوته عاليا ضد اي قضية فساد، ولذا نعتقد أنه لن يصمت أبدا عما جاء في تحقيق الصحيفة اللبنانية، من تهم ترسل اصحابها للسجن المؤبد مع الاشغال الشاقة، ومصادرة اموالهم لتعويض ما تم سرقته، ونأمل ان لا يكون ما جاء صحيحا..

لكن ذلك لا يلغي قيام وسائل الاعلام الوطنية، والشخصيات العامة ومؤسسات المجتمع المدني، وربما الفصائل السياسية بوضع التحقيق - البلاغ موضع التقدير والاهتمام، ونعتقد أن الحكومة أيضا لها مصلحة بأن تكشف الحقيقة وتزيل عنها اي اتهام أو شراكة بـ"قضية الفساد الأخطر" في العقد الأخير، ليس بكونها قضية فساد مالي فحسب، بل كونها قضية فساد للمتاجرة بأروح بشر يمكن أن يؤدي فسادهم الى موت العشرات أو المئات من أهل القطاع..

كما أن حركة حماس تتحمل مسؤولية كاملة لكشف الحقيقة كون القضية تجري في منطقة تحت سيطرتها، ولذا هي ايضا ذات مصلحة للعمل على كشف الحقيقة!

فساد يؤدي الى الموت..الا يستحق هبة قانونية - سياسية للنيل منه قبل فوات الآوان، في سلطة "القانون والرقابة والمسائلة والشفافية" التي يفتخر بها رأس الحكم والحكومة..الشعب ينتظر!

ملاحظة: حسنا فعل ممثل فلسطين في الأمم المتحدة بتعميم بيان "تنفيذية المنظمة" حول "قانون القومية اليهودي" العنصري..والتهديد بسحب "الاعتراف المتبادل"..لكن ما هو الاجراء الفلسطيني بعد التعميم!

تنويه خاص: انتفاضة العزاء العامة برحيل الصبوحة تثبت أن القيمة الفنية والثقافية تسمو كثيرا عن قيم البعض السياسية..ما اجمل الوفاء واروع التقدير لمن يستحق!

تصريحات الرئيس عباس..أهي"زلة لسان" أم ..!

كتب حسن عصفور/ لو اكتفت "الرئاسة الفلسطينية" ببيان نشرته وكالتها الرسمية حول الترحيب بتصريحات رئيس الطغمة الفاشية الحاكمة في دولة الكيان، بخصوص ما كذبه بالبحث عن "الهدوء" في القدس وعدم التصعيد بالأقصى، لقلنا ان ذلك كان خطأ اعلاميا، يحدث، اي باختصار لإجتهدنا في البحث لها عن "عذر" فيما نسبته من قول للرئاسة لا يمكن تصديقه..

إلا أن الكارثة السياسية حلت على كل فلسطيني أولا، وعربي وحر ثانيا، بعدما نقلت وسائل الإعلام تصريحات الرئيس محمود عباس صوتا وصورة، وهو يعيد التأكيد، بل ويشدد على مخارج الأحرف والكلمات، بأنه "يريد التهدئة ولا يريد التصعيد"، وكررها مرات كي لا يخطئ أحد فهم ومقصد ما يدعو اليه، من تهدئة ولا تصعيد..

وبعيدا، عما ستحاول القيام بعض "الجوقة" التبريرية لأي كلمة ينطق بها الرئيس عباس، ليس قناعة بما يقول بل لسبب آخر، فما ذكره الرئيس لا صلة له بالواقع القائم، ولا يعبر عن جوهر وحقيقة الوضع الاحتلالي..فالحديث عن التهدئة وعدم التصعيد، يكون عادة بين "دولتين" جارتين أو طرفين يحدث بينهما سوء تفاهم، أو اشكالية ما حول قضية ما، فيسارع البعض بالحديث عن عدم التصعيد والبحث عن التهدئة، اما أن تصدر عن رئيس منظمة التحرير ورئيس شعب بات كامله يخضع للإحتلال والحصار والتنكيل اليومي متعدد

الأطراف والأركان، فيما باتت أرضه ووطنه عرضة للإغتصاب والتهويد والاستيطان، فتلك "مصيبة سياسية كبرى"..

كيف يمكن أن يخطر ببال أي كان في الوطن الفلسطيني أو "بقايا الوطن"، ان يتحدث عن "تهدئة" مع كيان واحتلال يسابق الزمن لمصادرة ارض ، هي وفق الاتفاقات التي وقعها الرئيس عباس شخصيا مرتين، عام 1993 وعام 1995، تتحدث بأنها أرض فلسطينية، وحددتها الأمم المتحدة حدودها في قرار 19/ 67 لعام 2012 أنها حدود "دولة فلسطين"، فيما تعتبر الدول الأوروبية ان الاستيطان وجه من أوجه "جرائم الحرب"، بينما تسابق حكومة الكيان الاحتلالي زمنها لفرض حركة "تهويد" غير مسبوقة في القدس الشرقية المحتلة، بل باتت حركة شراء المنازل تسير على قدم وساق، خاصة في حي "سلوان" ذو المكانة الاستراتيجية للقدس وكأنه مفتاح لها، وجزءا من مخطط انشاء "مدينة داوود" في مخطط الصهاينة الغزاة للمدنية المقدسة..

ولننسى كل ما يحدث من اعتقال يومي وجرائم قتل وحصار واهانات واغلاق أي منطقة ومدينة وبلدة، ودع عنك ما يحدث لقطاع غزة، باعتباره حتى الساعة جزءا من الأرض الفلسطينية وتحت طائلة مسؤولية الرئيس عباس القانونية، وبعض السياسية بعد تشكيل حكومة "التوافق"، لنتذكر ما يحدث للقدس وما حولها، ونرى الجدار العنصري القائم كـ"الثعبان"، كما وصفه يوما الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الأبن، عندما زار المنطقة قبل سنوات..لنتابع حجم الأرض المصادرة يوميا وحصار القطاع الذي لا حصار مثيلا له في العالم، وبعدها نسأل: اي تهدئة واي "عدم تصعيد" يمكن أن يحدث مع هذا الكيان الاحتلالي الغاصب للأرض والهوية..

البحث عن حسن النوايا شيء والحديث عن الاستكانة شيء آخر..كيف يمكن التوفيق بين ما يقال أنه ذهاب نحو المحكمة الجنائية الدولية ومعها مجلس الأمن، والبحث عن تهدئة ولا تصعيد، كيف يمكن اعتبار المقاومة والمواجهة للمشروع الاحتلالي برمته وبكل تفاصيله "تصعيدا"، كيف يعقل مساواة فعل

مقاوم بفعل وجريمة احتلالية، اي "ثنائية" تلك التي يتحدث عنها رئيس الشعب الفلسطيني..!

سبق للرئيس أن افتخر، ولا زال بأنه لن يسمح بـ"انتفاضة مسلحة"، فليكن له أن يفتخر، بل ويدين كما يحب أي عملية عسكرية تقتل يهوديا بلغته "الانسانية جدا"، ولكنه ألم يتحدث هو نفسه عن مواجهة شعبية للرد على جرائم الاحتلال، هل نسي خطابه الأخير في الأمم المتحدة، والذي وصف جرائم المحتل بأفضل الأوصاف وشرحها باروع اسلوب، ولو أنه اكمل وضع آلية الرد عليها لدخل تاريخ بغير حساب، فكيف له الآن أن يتحدث عن تهدئة وعدم تصعيد، أي لغة أو ثقافة تلك التي حكمت هذا النهج "العجائبي" لرئيس شعب يبحث حريته واستقلاله من غاصب ومحتل!

سيادة الرئيس الشعب ينتظر منك تراجعا واضحا عما نطقت به، خروجا عن الموقف الوطني الحقيقي لشعب محتل، فليس عيبا ولا جريمة التراجع عن خطأ سياسي كما قلت..

فالمطلوب منك شخصيا أن تقود حركة المواجهة لكل فعل عدواني وجريمة يرتكبها المحتل وحكومته، كما الزعيم الخالد، الذي تحل ذكرى اغتياله بيد اليهود الارهابيين، الا ترى بيبي وأعضاء طغمته الفاشية كيف يتصدى ويتصدون لكل كلمة وفعل وحركة تقوم بها انت وغيرك وكل فلسطيني مهما كان لونه، يرونها خروجا عما يريد..هل سمعت أنهم غاضبون جدا منك على رسالة تعزيتك للشهيد معتز حجازي، رغم ان الوكالة الرسمية لم تنشرها، لكن وسائل اعلام الاحتلال علمت بها..يعدون عليك النفس وتتحدث معهم عن "تهدئة"..الإعتراف بالخطأ فضيلة وطنية كبرى يا رئيس دولة فلسطين الحائرة في أدراج واكشاك تنتظر اطلاق سراحها..

لا تغضب على من ينتقد ما هو خطأ، ولكن عليك الغضب المطلق ممن يحتل الأرض ويقتل الانسان ويحاصره كما لا حصار مثيلا له..تراجع ولا تخجل، واعتبرها "زلة لسان" لا أكثر..فجل من لا يخطئ!

ملاحظة: دولة الكيان قررت أن تعاقب بالسجن 20 عاما "قاذفي الحجارة علي جنودها"، طيب ما هي عقوبة "قاذفي الأحذية"..خبرونا كي يختار الفلسطيني اي عقوبة أخف وطأة..يا سفلة!

تنويه خاص: وزير الرئيس الأول د.رامي يريد أموال غزة التي لم تصل..هي مليارات طبعا..طيب يا "محترم" انت متى "زرت" غزة..أو متى ستزورها قبل أن تطالب بفلوسها ..حرام والله حرام هالاستهبال!

"تفجيرات الشيخ" أخطر من "تفجيرات النذالة"!

كتب حسن عصفور/ لن تخرج حركة "حماس" مما جرى في قطاع غزة فجر الجمعة، 7 نوفمبر 2014 معافاة سليمة، مهما قال قادتها من كلام كثيره يصيب الانسان بالغثيان، وقليله يفتح بابا لأمل أن ما حدث قد يكون "تفجيرا لماض يفتح بابا لمرحلة جديدة" من "وعي وطني ينهي جدلية الانتماء وتشابك الولاء" ايهما فوق الآخر.."فلسطين فوق الجماعة أم الجماعة فوق الجميع وطنا وشعبا وقضية"..

"تفجيرات النذالة" التي تم التخطيط لها بحرفية عالية، ومهنية تحتاج خبرة وتنظيما وامكانيات خاصة جدا لتنفيذها، ليخرج بذلك الاتقان وفي زمن واحد تقريبا، دون ان يترك خلفه اثرا سوى لوريقات غبية، تشكل ادانة و"صفعة" لمن استغفل الناس برميها خلفه، متجاهلا أن أهل قطاع غزة خاضوا حروبا تفوق كل الشعوب العربية، ومر بزمانهم فصائل وتنظيمات وأجنحة بعدد شعر الرأس..

ما حدث لم يكن بحاجة لإثبات من هو الجاني المعلوم، بل بحاجة لتفسير أكثر عما سيكون بعد تلك التفجيرات، وهل يسمح لمن قام بها بتحقيق غايته مما أراد، أم أن تلك الفعلة المنحطة تكون فرصة لتفجير كمية الغضب والكراهية

لرحلة الانقسام الطويلة..نعم رب ضارة فعلا كما يقال دوما بحسن نية لهزيمة الشر بمنطق الخير السياسي، كونه يفتح طريقا لانتفاض حقيقي لكنس كل "زبالة" السنوات العجاف العشرة بعد رحيل الخالد ابو عمار، وسنوات "العفونة السياسية" في زمن "الانقلاب - الانقسام"..

التفجيرات شكلت "هزة سياسية"، كما كان من هزات متعددة المظاهر في رحلة الكراهية التي بدأت تصبح وكأنها سمة مجتمعية في "بقايا الوطن"، لكن ما كان في المؤتمر الصحفي لحركة فتح، وتحديدا تصريحات مسؤول هيئة الارتباط مع دولة الكيان، عضو مركزية فتح حسين الشيخ قيمة تفجيرية توازي تفجيرات الارهاب الأسود في القطاع، إن لم تكن أكثر قيمة وأهمية لما بها من "فضائح مركبة..

ولأن الاهتمام، عادة يذهب للحدث الأبرز في الاثارة، تحدث الجميع قوى وفصائل وشخصيات عن ما كان من ارهاب تفجيري، وتغافلوا عما لا يقل خطرا سياسيا عنه، في تصريحات يمكن وصفها بـ"تفجيرات الشيخ"، والتي تصل الى درجة "فضيحة سياسية كبرى"، تجاهلتها حركة حماس بشكل غريب، رغم أن قادتها ومسؤوليها وناطقيها لم يتركوا دقيقة تمر دون الكلام للتذاكي بتبرئة الذات من تفجيرات غزة، لكنهم جميعا غادروا لغة الكلام في "مربع الاتهام الأخطر" لهم الذي كشفه الشيخ..

تصريحات حسين الشيخ، لو صحت فإنها تضع حركة حماس أمام قضية "فساد وتضليل" تستوجب المحاكمة الوطنية، فما قاله المسؤول الفتحاوي، وصمتت عنه حماس لا يجب أن يذهب في غبار تفجيرات ارهابية تنتهي بعد حين، لكن التفجيرات التي أحدثها الشيخ تحتاج كثيرا من البحث فيما كان..ليس فقط لقيادة حماس وحدها، ولكن أيضا لقيادة حركة فتح ورئيسها الذين عرفوا وصمتوا طويلا، لو كان ما قاله الشيخ "صائبا"..

اشار الشيخ الى أن روبرت سيري مبعوث الأمم المتحدة تدراس "خطته سيئة السمعة" مع حماس أولا، ونال رضاها إن لم نقل موافقتها، ثم نقل ذلك الى

صيغة اتفاق "ثلاثي" بين السلطة واسرائيل والامم المتحدة، ومن طرائف ما قاله الشيخ ان هذه الخطة معيبة ومذلة ولا تستقيم مع تضحيات أهل القطاع بعد الحرب الأخيرة، ورغم هذا وافقت عليه السلطة والحكومة وفتح..مفارقة يمكن ان تحدث بالتاريخ..أي يمكن اعتبارها "مساومة مريرة فرضتها "مصلحة الشعب" كما حدث يوما في صلح وقعته روسيا مع المانيا بعد ثورة اكتوبر 1917..

الفضيحة هنا، كيف لحماس أن تكون صاحبة الخطة وتكون جزءا من "قذارتها السياسية"، ثم تخرج بعد حين لتبدو في ثوب "الطهارة"، فهل حقا كان ذلك بسبب الخلاف على "حصص" التوزيع لمواد الاعمار، ولفرض " أتاوات - خاوات" على ما يدخل بطريقة "فتوات أيام زمان"، أم أن ما قاله الشيخ هو "إفتراء سياسي مقصود" لتشويه صورة حماس "الكفاحية"..

الجواب مطلوب جدا بلا أي "لعثمة معتادة" لأن طبيعة الجواب تحدد أي فصيل أنتم، وهل يبقى بعد ذلك من حقكم الادعاء بأن مصلحة الشعب جزء من تفكيركم، ام أنكم تبحثون "خطف المصلحة الوطنية لمصلحة جهة غير وطنية"..ليست المسألة هنا شكلا للمناكفة بين فتح وحماس، بل هو فتح لملف خطير جدا، يتعلق بمنهج وسلوك له أثر كبير على مستقبل قطاع غزة، سكانا ودورا..

ولا تقف الفضيحة عند حدود خطة سيري والاختلاف على "حجم الأتاوة – الخاوة"، بل في طبيعة عمل المعابر وادخال مواد الاعمار، وما اسماه الشيخ بـ"مليشيات حماس"، ومهام النقطة 4/ 4، وقد تصبح هذه النقطة لها قيمة يوما قادم في الجدل المتبادل..

"الشيخ" حمل حماس مسؤولية عدم فتح المعابر بالطريقة التي تخدم مسار الاعمار، واعاقة حركة سفر المواطنين، باصرارها على أن تكون "ميليشياتها" هي القوة التي تتحكم، وليس الحكومة، وهو ما يعني أن مسؤولية التأخير لم تكن مسؤولية دولة الكيان بقدر ما هي مسؤولية "دولة حماس

الأمنية"، أو اقله تتساوى الكفتان، فهل هناك فضيحة تفوق هذه الفضيحة السياسية الكبرى، اليست هذه أكبر رجما في حق الوطن من جرائم التفجيرات ضد كوادر فتحاوية، بقياس المعادلة الوطنية..

ولأن الشيخ كشف تلك المعلومات الخطيرة جدا، بفضل "تفجيرات النذالة"، وربما لم يكن ليتحدث بكلمة منها دون أن تقوم بعض أطراف أمنية في حماس أو حولها بما فعلت، أليس ذلك ايضا مشاركة من فتح ورئيسها بتلك الفضيحة الكبرى بصمتهم عنها، ليس فقط بما كان من معلومات، بل بتواطئهم ان يسمحوا لروبرت سيري ان "يفاوض حماس على خطة اعادة الأعمار وينقاشها ويأخذ موافقتها قبل السلطة، بل ودون حضور أي منها في تلك اللقاءات..

اليس ذلك السلوك اعترافا ضمنيا بأن حماس شريك مواز للتمثيل الشرعي، بل كيف تقبل قيادة الشعب الشرعية - الرسمية حدوث ذلك، وتصمت عنه ثم تقوم بالكشف عنه، ليس تحت ضغط وطني، بل نتيجة رد فعل على فعل فصائلي..اليس ذلك يستحق اعتذارا فتحاويا عن قصور في الادراك السياسي لمسألة تنال من شرعية التمثيل بالسماح لممثل الأمم المتحدة أن يفاوض حماس، في ظل التوافق، وكانها ممثل مواز..

وتكتمل الفضيحة عندما يصف "الشيخ" قوات أمن حماس بـ"مليشيا"ن ثم تقبل حكومته وحركته أن تكون هي ذاتها جزءا من قوات وزارة الداخلية في حكومة التوافق، التي وزيرها وزير أول الرئيس في حكومة التوافق ، فأي مهزلة نعيش إذا!

بقدر ادانة سلوك حماس وفضيحتها السياسية التي كشفها الشيخ، فحركة فتح تستحق ذات الادانة لأنها كانت "شريكا" لها بالمعرفة والصمت..

هل يمكن بعد "تفجيرات النذالة" ضد قيادات فتحاوية..و"تفجيرات الشيخ" ان يكون المواطن أمينا على قضيته من "فصيلي الأزمة الوطنية"..سؤال يستحق الدراسة اكثر كثيرا من البحث عمن قام بتفجيرات ارهابية سينتهي الأمر

بتسجيلها ضد "المجهول المعلوم"، لتبدا رحلة المساومة الجديدة في "تقاسم الوطن وشعبه"..

ملاحظة: اردوغان التركي يعلن أنه لا يمكن الصمت بعد اليوم على ما تقوم به اسرائيل ضد القدس والأقصى..طيب يا طيب مستنينك، بعد ان نجحت بحل مشكلة المرور بأنقرة ببناء قصرك العظيم ابو 700 مليون دولار لا غير، كما أعلنت بنفسك!

تنويه خاص: سؤال بدون قصد او غاية وفقط للمعرفة..متى عقدت مركزية فتح مؤتمرا صحفيا بحضور كل اعضائها كما حدث يوم الجمعة بعد تفجيرات غزة..اللي بيعرف له "وسام استحقاق خاص جدا"!

"حنين المفاوضات" المفاجئ في "حزمة المطالب الفلسطينية"!

كتب حسن عصفور/ يوم 29 نوفمبر 2014، كان يوما فلسطينا بامتياز في عاصمة المعز للمحروسة بشعبها وجيشها، يوم فلسطيني محل حديث اخباري عام، حيث لقاء الرئيس عباس بالرئيس السيسي، عله الأكثر وضوحا في الرؤية السياسة التي تم تناولها منذ انتخاب الرئيس المصري، تداول مواقف لم يسبق أن كانت موضع الحديث، فيما لقاء "لجنة مبادرة السلام العربية"، والتي لم تجد لها نصيبا من الحضور السياسي المؤثرسوى الاعلامي لا أكثر، وبعدها لقاء وزاري عربي، تخلله خطاب هام جدا للرئيس محمود عباس..

اليوم الفلسطيني المميز جدا في مصر المحروسة، أنتج حالة سياسية بها من الغرابة، كما الدهشة ما يستحق التوقف، فمن استمع لخطاب الرئيس عباس، وقبله ما نشر عن حيثيات اللقاء مع الرئيس السيسي، سيجد أنه أمام مشهد يثير الحيرة الارتباك، أكثر اشاعته من الآمان السياسي، مع ان جل الخطاب والحديث الثنائي تعرضا لكل ما يمكن أن يطلبه الفلسطيني والعربي من

مطالب يجب أن تكون "عناصر البرنامج السياسي" لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي..

ورغم غياب الآلية المحددة لتطبيق تلك المطالب، سوى الخطوة "الوهمية" بالذهاب الى مجلس الأمن، الا أن عرض المطالب بجملتها، لو كانت حقا ضمن برنامج تنفيذي ستحدث "انقلابا في المشهد السياسي" الاقليمي والدولي، لكن اعادة الحديث عن "شروط العودة للمفاوضات" مع دولة الكيان، يفتح بوابة "رحلة الشك السياسي في كل ما تم عرضه من طلبات مشروعة جدا، ومطلوبة جدا..

كان غريبا بل ومستهجنا أن يعود الرئيس محمود عباس لفتح الحديث عن المفاوضات بما كانت عليه بمحدداته التي توقفت بسببها المفاوضات، فالرئيس عباس تحدث عن إمكانية العودة للمفاوضات لو تجاوبت حكومة نتنياهو، مع مطالبه بوقف النشاط الاستيطاني، واطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى، والانسحاب من بعض مناطق "أ" التي اعادت السيطرة عليها، وتحدث بها مع وزير الخارجية الأميركية جون كيري كي يخبرها الى بيبي نتنياهو وينتظر الجواب..

وكان الرئيس عباس تحدث بذات النقاط التفاوضية خلال اللقاء مع الرئيس المصري، أي أنها لم تكن علما وخبرا بما كان يوما، لكنها "رسائل سياسية" لا تزال قائمة، وهنا يمكن اعتبار أن مطلب العودة الى المفاوضات هو المطلب الرئيسي على جدول أعمال الرئيس عباس، بل أن عودة المفاوضات تحتل الأولوية على كل المطالب الأخرى، رغم احقيتها ومشروعيتها، إن قبل بها نتنياهو..

وهنا، لو افترضنا ان رئيس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، مارس بعض "الذكاء الخبيث"، بالتنسيق مع "محبوبة البعض الفلسطيني أمريكا"، وبادر لاعلان قبوله بتلك المطالب، وأنه سيفعل اطلاق سراح اسرى من الدفعة الرابعة، والتوقف عن السيطرة على مناطق "أ" ويدرس وقف النشاط

الاستيطاني، وبلا أي مقابل فلسطيني، هل ستنتهي رحل المطالب المشروعة، وكل التهديدات التي تم اعلانها بدل المرة الواحدة عشر مرات..

هل يمكن اعتبار قبول نتنياهو بتلك "المطالب" بديلا للمشروع الفلسطيني بكامله، وستعود حلبة المفاوضات، و"التي وصفها الرئيس عباس ومفاوضيه أنها باتت عبثة ومضيعة للوقت"، الى استقبال المتفاوضين، وسنقول عفا الله عما سلف، ويصبح المطلب الشرعي هو كيفية تنفيذ المشروع الفرنسي الذي يبحث استبدال مشروع جدول زمني لانهاء الاحتلال بمشروع جدول زمني لانهاء المفاوضات..

كيف يمكن الحديث عن عودة المفاوضات، بعد ما ذكره الرئيس عباس ذاته في الخطاب أمام العرب، من اقرار القوانين العنصرية الخمسة، وكيف له أن يفاوض كيانا يبحث اقرار قانون لإقصاء تاريخ وهوية شعب، وكيف له أن يستمر بتلك "الثقة المطلقة" بأن المفاوضات لا زالت طريقا طريقا سالكا وآمنا، مع حكومة تصفها نسبة كبيرة من شعبها بأنها الحكومة الأكذب، وكيف له ان يضع كل "بيض الشعب" في سلة تفاوض برعاية مطلقة من أمريكا..ويتجاهل الأمم المتحدة والدور الروسي، بل ولجنة مبادرة السلام العربية..وبعد كل ما جرى ويجري من ممارسات لا يمكن لحر قبولها..

هل يظن الرئيس عباس أن الحديث عن عودة المفاوضات بتنفيذ ما توقف من طلبات، ليس سوى مناورة هدفها احراج نتنياهو أو ارباك امريكا أمام "الاعتدال الفلسطيني المطلق"، ما قد يفقدها بعض اوراق في مجلس الأمن..بعد كل التجارب الطويلة، ودروس وعبر المفاوضات مع كل اشكال وانواع الأحزاب في دولة الكيان، ولم يبق باب ووسيلة وفكرة الا وتم نقاشها، والنتيجة ما هو قائم اليوم وما سيأتي من مشاريع عنصرية جديدة..

اليس سذاجة سياسية الظن بأن المفاوضات لا زالت الطريق المفضل عند الرئيس عباس، كبديل للمشروع الفلسطيني المعتمد وطنيا وعربيا لانهاء

الاحتلال..كفى تلاعب سياسي حتى لو كانت "مناورة محسوبة"، فالحديث عن المفاوضات اليوم بذات المنطق هو خراب سياسي لمشروع وطني..

كان الأمل أن يكون يوم 29 نوفمبر يوما تاريخيا في معادلة المواجهة مع المحتل الغازي بوضع آلية تنفيذ مشروع وطني فلسطيني والطلاق مع رحلة التهديد الكلامية المستمرة منذ عدة أشهر، دون جدوى..كان الأمل المنتظر البدء الفوري باعلان دولة فلسطين والقطيعة الكلية مع دولة الاحتلال، وليس تلميحا هنا وتعويذا هناك!

كفاية عبث..وكفى تجارب على حساب قضية وطن ومشروع شعب للخلاص من احتلال عنصري فاشي..

ملاحظة: انتفضت كتل برلمانية فلسطينية، وهي على حق، لتدافع عن خرق السلطة ضد النقابات واعتقال بعض شخصياتها، لكن الأغرب ان الكتل تجاهلت كليا تحقيقا عن فضحية فساد هي أخطر من قضية النقابات..ليش!

تنويه خاص: حسنا فعلت مصر باعادة فتح المعبر ثانية..ليتها تستمر مع حرصنا المطلق على أمنها، وحرصنا المطلق على حياة أهل لا خيار لهم الا معبر رفح!

حيرة عباس بين "شراكة يعلون"..ولا "شراكة بيبي"!

كتب حسن عصفور/ مع اعادة تنامي حركة المواجهة الشعبية الفلسطينية للمحتل الاسرائيلي، بأشكال بعضها قديم كالطعن بالسكين، وبعضها مستنبط ابداعي كالدهس بالسيارة أو الدراجة النارية، وحالة غليان شعبي ورسمي ضد الاجراءات التهودية في القدس والمسجد الأقصى، وقعت حكومة بنيامين نتنياهو في دائرة التخبط والارتباك، مدركة أيضا أن تطور المواجهة لردع

التهويد والاستيطان قادم لا محالة، مهما كانت الظروف المكبلة القائمة في الضفة وحولها..أو عودة حالة "الردح السياسي الفلسطيني الداخلي" بحثا عن تطوير مفاعل "الانقسام" كل لسببه الخاص..

ولأن المواجهة الشعبية تشكل ارقا حقيقيا لحكومة الارهاب في تل أبيب، خرج رأسها ليطلق نيران التهديد ليس للطرف الفلسطيني في "بقايا الوطن"، بل لأهل فلسطين الرابضين وبيدهم جمرا فوق وطنهم التاريخي، لم يعد يعرف نتنياهو اين يطلق التهديد ولمن، لكن المراقبة السياسية لما يقول تعكس عمق التخبط والارتباك السياسي، والناجم عن تخوف حقيقي من انطلاق "المخزون الكفاحي – الثوري" للشعب الفلسطيني بطرق وأساليب لم تكن ضمن دائرة "المتابعة المخابراتية لأجهزة دولة الاحتلال"..وفي ظل تنامي حركة عربية ودولية رافضة لكل فعل دولة الكيان، حتى في الحضن الأميركي، بات التذمر حاضرا..

ونظرا لعجز قادة الاحتلال ايجاد سبل "تطويق - كسر" المستجد الكفاحي الفلسطيني، ذهب رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب لشن نار التهديد والوعيد للرئيس محمود عباس، كلما تحدث عن أن القدس الشرقية فلسطينية، أو أن يكرر ما هو بديهي، وما جاء في الاتفاقات وقرارت الامم المتحدة أن الضفة والقدس الشرقية وقطاع غزة أرض فلسطينية محتلة، ومع كل تذكير بالذهاب الى مجلس الأمن لعرض مشروع انهاء الاحتلال ضمن سقف زمني، وبيبي وكل اركان حكومته يعلمون يقينا أنها "خطوة في الفراغ"، لكن الإرهاب السياسي الاسرائيلي يجب أن يكون حاضرا، لقطع الطريق على عباس بالذهاب الى الخطوة الحقيقية التي ينتظرها الشعب الفلسطيني..

ومن اجل ذلك، قام نتنياهو باطلاق "حملة جديدة" تحت عنوان "عباس ليس شريكا في السلام ومواجهة الإرهاب"، وقال أن "أبو مازن ليس شريكاً في الحرب على الإرهاب للأسف"،وأضاف نتنياهو في حديثه عن عباس، "إنه بدلاً من أن يقوم بتهدئة القلاقل، فإنه يؤججها وينشر الأكاذيب".

والحقيقة التي يجهلها الغبي بيبي، ان تلك هي الأمنية الأغلى لكل فلسطيني وسيكون عرسا لامثيل له، يوم أن يعلن الرئيس محمود عباس طلاقه السياسي الكامل، بولا رجعة بمحلل او بغيره، مع حكومة الارهاب الاسرائيلي، ورأسها نتنياهو، تلك الأمنية التي ينتظرها شعب فلسطين منذ اغتيال الخالد ياسر عرفات، وأن يحمل أوراقه بدلا من الدوران في ردهات مجلس الأمن بلا فائدة، ويذهب بها الى محكمة الجنايات الدولية ليعيد للشعب بعض من حقوقه من مجرمي الحرب الأشهر في الزمن الراهن، قادة دولة الكيان العنصري..

ولأن نتنياهو بلا ذاكرة، فجرائمه وحكومة دولته كان لها أن تضعه هو وكل من تحمل مسؤولية في دولة الكيان، في قفص العدالة لينال ما يتسحق عقوبة وقصاص، لو ان القيادة الفلسطينية لم تجمد المضي قدما في تنفيذ تقرير "غولدستون" بعد الحرب العدوانية على قطاع غزة عام 2008 – 2009، ذلك التقرير الذي لا زال محفوظا في "خزانة الأمم المتحدة"، فما بالك لو اضيف لها جرائم الحرب في العدوان الأخير، ومعها جرائم الاستيطان والتهويد والعنصرية ايضا.

والحق أن الطلب الأبرز لشعب الفلسطين هو أن لا يكون "عباس شريكا لنتنياهو" في أي ملف كان، لأن "الشراكة" هنا تعني غطاءا لإطالة أمد الاحتلال واتساع رقعة الاستيطان وتهويد ما يمكن تهوده، وارتكاب من جرائم القتل والتدمير ما لم يعد مقبولا في عالمنا المعاصر..

نتنياهو يعتبر عباس ليس شريكا في الحرب على "الارهاب"، ولم نعرف اي ارهاب يعنيه البيبي، هل هو قتل الشعب أم مصادرة الأرض، ولكي لا نجادل هذا الغبي الساذج، نعيد له ما قال وزير حربه في نفس اليوم الذي تحدث بيبي عن "عباس ليس شريكا في محاربة الارهاب ومواجهة القلائل"..

حيث اعترف موشيه يعالون "أن هناك تعاونا مع السلطة الفلسطينية حتى لايزداد الموقف تدهورا". وتابع بأن التعاون يشمل، "السلطة الفلسطينية

والكيانات التي تعمل على الارض لمنع تصعيد الموقف وتعقد اجتماعات تنسيقية رغم تصريحات قادة السلطة التي تدعو إلى التصعيد".

اعتراف صريح جدا بـ"الشراكة الميدانية الأمنية" من الوزير صاحب "القبضة الحديدية" على الشعب الفلسطيني، فما هي "الشراكة" التي يبحث عنها نتنياهو مع عباس..

هل يعتقد أن على عباس أن يقدم "وثيقة اعتراف بأن الضفة الغربية هي أرض يهودا والسامرا، وان الهيكل مكانه المسجد الأقصى"، ربما تلك ما يريد، وعندها على نتنياهو أو قبلها ان يطلب من عباس تغيير اسمه ومسماه من "محمود" الى "صروف"، ومن رئيس دولة فلسطين الى رئيس "نادي مكابي تل أبيب"..

فعلا الوقاحة لا حدود لها، ولكن الحق ليس على هذا الفاشي - العنصري، لكنه على من "لا يريد قطع رأس الدب وسلخ جلده بالقانون الانساني العالمي وبروح المقاومة الشعبية"، وهو يملك كل المقومات والعالم ينتظر قراره فقط..

الشعب في انتظار قرار الرئيس هل تجلس الى أن يصبح "التهديد السياسي - العسكري" لك واقعا، أم تبدأ انت بالهجوم السياسي وكل الأوراق التي بين يدك اقوى من كل "هبهبات" ذلك الفاشي..

افعلها واقلب "عالهيا واطيها" على رأس الطغمة الفاشية وحكومتها في تل أبيب..فـ"الفخر الوطني أن لا تكون شريكا لها"..."والعار كل العار أن يقال أن شريكا لها"..

والخيار لك..فأي منزلة تكون!

ملاحظة: يجب عقد لقاء وطني سريع وفوري لبحث حالة الانحدار السياسية التي نتجت عن حماقة بعض حماس بتفجيرات والغاء مهرجان احياء ذكرى

الخالد..من العيب على القوى أن تقف تتفرج بلا حول ولا قوة..إن لم تستطع عليهم الجلوس بعارهم!

تنويه خاص: نصيحة أمدية للمناضل محمد صبيح مساعد امين عام الجامعة العربية، ان يضع مسافة بين انتمائه وموقعه الفلسطيني، ومكانته العربية..بعض ما يقول احيانا يعكس رأي فصيله!

"داعس - داهس"..ابداع فلسطيني لا ينضب..يا ساسة!

كتب حسن عصفور/ في زحمة التسابق بين أصحاب المناصب العليا في فصائل وقوى ومؤسسات، وقبلهم مسؤولي "بقايا الوطن" للصراخ في وصف ما يجري بالقدس المحتلة، بأرجل قوات الاحتلال، خرج شاب فلسطيني، مكملا ما سبق أن كان قبل ايام، ليدوس "بنزين سيارته" ويقتل من استطاع بعجل سيارته قتله، مدركا تمام الادراك، ان الحياة لن تكتب له الا بمعجزة الهية، ويعلم أن اولاده وزوجته سيفخروا به، كونه الفلسطيني الذي قرر ان يجعل من غضبه دما وليس "بعبعة"، بعد أن وطأت أحذية شرطة الغازي المحتل منبر صلاح الدين بالمسجد الأقصى، لأول مرة منذ احتلال المدينة المقدسة..

ولأن الفيض كال بشباب ابناء فلسطين، والخالد ياسر عرفات فقد قرروا الذهاب للمقاومة بكل ما يتاح لهم، فرادى وجماعات، وكان الابداع الفلسطيني الذي سيسجل يوما كتطوير كفاحي ماركة فلسطينية، باستخدام حركة السيارات لقتل المحتلين، او الحاق ما يمكنهم الحاق بهم من جراح واصابات، "ابداع فلسطيني" للمقاومة، ترجمه الشباب المتفاعل مع روح الغضب، دون انتظار لاجتماع قيادة هنا، او فصائل هناك، ابداع حضر بروح التاريخ الطويل لشعب كان مثال فخر لكثير من شعوب العالم، بكفاحه منذ رد الفعل

المقاوم الأول على انشاء أول مستوطنة غازية في أرض فلسطين بمنطقة صفد، في بلدة الشجرة، عام 1882..

كفاح لم يتوقف، رغم ما لحق به من انهاك في محطات متعددة، لكنه لم يخب طويلا، تعددت الأشكال والتعبير عن روح شعب لم يقبل يوما غازيا ومستعمرا، ولن يقبل احتلالا مهما تلونت صوره، وكان انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة عام 1965 رسالة لم تكن ضمن حسابات أعداء الشعب، ثورة انطلقت لتبقى ولتنتصر، كما قالها الخالد ابو خالد للخالد ابو عمار عام 1968 ..

فتحت مرحلة تاريخية لاعادة الاعتبار ليس لكفاح الشعب وفقط، بل لاسترجاع هويته التي حاولوا سرقتها واغتصابها كما اغتصبوا ارضه عام 1948، فاستعادة الهوية هي الشرط الاجباري لاستعادة الأرض والروح، ومنها كان الابداع الثوري الفلسطينية حتى أجبرت دولة الاحتلال أن تبدأ رحلة تيه سياسي تحت عملقة الثورة، رغم كل ما اصاب الثورة من "حصار" بل ومؤامرات..

فرضت فلسطين خريطتها السياسية على المنظومة الدولية يوم أن خاطب الزعيم التاريخي ياسر عرفات العالم بخطاب لا زالت كلماته الشهيرة ترن بصداها حتى يومنا هذا داخل جنبات قاعة الأمم المتحدة..خاطبهم وبيده غضن الزيتون وبالأخرى بندقيته،، ووضعهم امام خيار الاختيار..ومنها سجلت فلسطين حضورها الكياني التاريخي باعتبار منظمة التحرير عضوا مراقبا في الأمم المتحدة عام 1974، حتى تم استكماله بالتصويت التاريخي عام 2012 بقبول فلسطين دولة عضوا مراقب ورفعت راية فلسطين فوق مبنى العالم السياسي، لتصبح رمزا للاستقلال الذي لم يعد بعيدا..

ولأن البعض اعتقد أن الهوان والانهاك الكفاحي اصبح هو الحاضر، رغم ما يحدث بين حين وآخر، وبدأت مشاريع التآمر تنطلق من قاعدة أن شعب فلسطين دخل في "زمن الاستكانة"، أو ما يظنه بعضهم "زمن الخنوع"،

واعتقدوا أنه "الزمن المثالي" لسرقة ما يمكن سرقته، مع حصار روح المقاومة الشعبية بقرار سياسي رسمي فلسطيني، فيما الانقسام ينهش في جسد شعب يبحث الخلاص..

ولكن للتاريخ دوما حسابات غير حسابات اللصوص أو الجبناء، ففي يوم 4 نوفمبر من العام 2014 انبثقت حركة "تمرد" فلسطيني على المألوف من اشكال المواجهة والمقاومة، حركة تمردت على كل المعطيات التقليدية، وكسرت حواجز الحصار المفروضة على روح المقاومة، قبل اساليبها، فكانت "داعس الفلسطينية"، فعلا تمرديا ابداعيا لشعب لا يعرف الخنوع والهزيمة..قد يستكين زمنا، لكنه لا ينكسر..

"داعس - داهس الفلسطينية" حركة تمرد على الهوان السياسي السائد في زمن الارتباك الرسمي الفلسطيني، قبل أن تكون تمردا وكسرا لحصار روح المقاومة للغاصب المحتل لأرض ومقدسات..

حركة "داعس – داهس" الفلسطينية التي أعلنها شباب خارج النص، على مواقع التواصل الاجتماعي، وحددت لها مبادئ عامة وأهداف، ستفتح بوابة لكسر التقاليد السائدة، وعلها تكون حافزا نوعيا لاختراق المشهد الفلسطيني المستكين وتدفع لخلق قوة سياسية، وتيار وطني يساهم الارتقاء في مضمون المقاومة نحو كسر "القطبية السياسية الانقسامية" السائدة في بلادنا، ولهزيمة مشروع الاحتلال بكامله لاستقلال دولة باتت حقا مشروعا وواجبا لا تراجع عنه..

الحركة الابداعية الجديدة تماثل، فيما تماثل ما كان في مصر ايام السواد السياسي تحت حكم الجماعة الإخوانية، والتي حاولت اختطاف مصر هوية وروحا وثقافة، وظن كل الظانون أن مصر ستدخل نفقا اسودا لا خلاص منه لزمن بعيد، وبدات قوى الظلام ترتيب مقاعدها للسيطرة ضمن محاور وادوار خارج حدود مصر لرسم معالم "الظلامية السياسية - الثقافية" لأرض الكنانة،

فكان الإبداع الشبابي باطلاق حركة "تمرد"، كفكرة لم يحسب لها حساب يوم أن بدأ شبابها بتوزيع استمارات رفض الشعب للبغي الحاكم..

وكانت المعجزة السياسية في يوم 30 يونيو 2013 بخروج ملايين اهل المحروسة لاسقاط الظلامية، في واحدة من الحركات التاريخية التي لا مثيل لها في العصر الراهن، ولأن أهل فلسطين يختزنون من الابداع طرقا واساليبا، وان فلسطين الوطن والقضية المحرك الأهم لطاقة الابداع، فأنجبت حركة "داعس - داهس الفلسطينية" لتبدأ رحلة دهس ودعس "الظلامية السياسية" السائدة، ولكنس قوة غاصبة، تظن ان قوتها لا حدود لها..

بدأت رحلة الخروج من نفق "الظلامية" السائد خلال عشر سنوات عجاف، منذ رحيل الخالد ياسر عرفات..نعم "داعس – داهس" فكرة وحركة لن تقف عند شكلها المباشر نحو دهس بعض جنود المحتلين، بل عليها بلورة ذاتها لتصبح رحلة لـ"دعس - دهس" للمشهد "الظلامي العام" في فلسطين..

فكرة بدأت..فلا يجب أن تعود للوراء ولا يجب أن تنهزم..ولن تهزم!

ملاحظة: من استمع لرأس الطغمة الفاشية الحاكمة نتنياهو وهو يتحدث في ذكرى اغتيال رابين، يظنه ليس ذات الشخص الذي قاد كل التحريض لقتله، لكي قتل السلام..ليت قادة فلسطين يرجعون لمشاهدة مظاهرات ما قبل اغتيال رابين.ربما يعون درسا!

تنويه خاص: احياء ذكرى الخالد ابو عمار في قطاع غزة لا تنتظر اذنا من شرطي مهما كانت هويته..ومن يظن انه يمنح ويمنع ليس سوى جاهل!

دروس "إنتفاضة الأفراد"..تصويب لمقولة "ماوتسي تونج"!

كتب حسن عصفور/ استخدام مصطلح "إنتفاضة الأفراد" لوصف المشهد الكفاحي الذي دخل اجواء فلسطين التاريخية، في الآونة الأخيرة، هوه التكثيف الأهم لتلخيص الحالة التي تعيشها بلادنا، انتفاضة تحمل توكيلا عاما من الشعب الفلسطيني، ولا غرابة أن تنتقل من "الفردي" الى "العام"، دون جرس إنذار أو تصريح مرور أمني أو سياسي من اي كان، وفي اية لحظة..

"إنتفاضة الأفراد" الفلسطينية هي تطور إبداعي للشكل الكفاحي الفلسطيني، وترسيخ عملي لمقولة أن وسائل الكفاح وأدواته ليس حكرا لشكل وحيد، ويمكن اعتبار الاسهام الثوري الفلسطيني، في شقه الأخير تصحيحا – تطويرا نظريا لمقولة الزعيم الصيني الكبير ماوتسي تونغ، أن "السلطة تنبع من فوهة البندقية"..

أكد الفلسطيني فردا وجماعة، أن المقاومة هي فعل عام بكل ما يمكن أن يتوفر له سبيلا، من السكين فالساطور فالبلطة، الدهس والدعس، "اللكمة" و"البزقة"، اللعنة والكلمة،الحجر والرصاصة، المفاوضة والمقاومة، كلها أدوات واساليب كانت جزءا من انتفاضة شعب بشقيها الجماعي والفردي على طريق الخلاص من الاحتلال نحو تحرر وطني لبناء دولة فلسطينية مستقلة حرة وديمقراطية..

ولأن الفلسطيني الشعب، يدرك تمام الادارك أن ازالة الاحتلال لم تعد رهنا بشكل وحيد، او انتظارا لتحقيق نتيجة من "مساومة لم تعد ممكنة" مع كيان اغتال كل ممكن للفعل السياسي – السلامي..اختار الحرب واستمرار العدوان، بديلا لخيار "السلام التاريخي" الذي اشتقه الخالد ياسرعرفات عندما قام بالتوقيع على اتفاق اوسلو وما تلاه من اتفاقات..لجأ للخيار الذي لم يسقط يوما طريق المقاومة الشعبية الشاملة..

وما حدث في الأشهر الأخيرة قبل الحرب على قطاع غزة، وبعدها وخاصة ما تشهده مدينة القدس يحمل من الرسائل ما يفوق قدرة ادراك حكومة غبية

كالتي يرأسها بيبي نتنياهو، وقد يكون بعض من هم في موقع المسؤولية الفلسطينية ايضا، حيث وصل الغضب الى درجة الانفجار، بدأت ملامحه تحضر يوميا بطرق وأساليب لا يمكن لكل أمن الاحتلال، او من يساعده في السيطرة عليها، فهي خارج أجهزة المراقبة والمتابعة الأمنية، ولا تحتاج سوى لقرار ينبع من الإرادة الوطنية ودافع لرفع شأن الكرامة التي ظن من ظن أنه نجح باستهدافها، وتمكن من احتوائها وشرنقتها..

المشهد الراهن، يعلن بوضوح أن لا مكان لهزيمة الروح الفلسطينية، ليس في الضفة والقدس والقطاع، بل في الوطن الفلسطيني التاريخي، وما حدث في أكثر من بلدة جليلية ليس سوى شواهد أولية، ستتعاظم يوما بعد آخر، كلما زادت العنصرية والغطرسة السياسية لفرض "قانون التطاول على الهوية – التاريخ الفلسطيني"، من خلال ما يسمى بـ"قانون القومية"..

فالدرس الأول، اعادة روح التلاحم الوطني في فلسطين التاريخية، بعدما حاول من حاول تقليصها الى حدها الأدنى، او اضاعفها بما يمكن الاضعاف..ولعل هذا الدرس يشكل الرافعة التالية للدرس الثاني، بأن المقاومة الفلسطينية لم تعد حكرا لطرف على آخر، ولا لشكل دون الآخر، بل هي تحولت لفعل متعدد الرؤوس، يفوق عمليا بجبروته كل الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة، كونها مخزون لا ينضب بطاقة متفجرة ومتجددة..

ولأن المقاومة رافعة سياسية فما يحدث في فلسطين التاريخية هو محاولة لاعادة "الوعي السياسي" ليس لحكومة الكيان أو للبعض الفلسطيني المرتعش فحسب، بل هي من فلسطين رسالة الى الجميع ، أن لا مكان لاحتلال فوق ارض فلسطين..وأن الحرية والتحرر ليسا "هبة" أو "منحة وعطاء" من هذا وذاك، بل هي حق وواجب على كل من لا يرغب بأن يدفع ثمن غيابهما..الحرية والتحرر نحو الاستقلال الوطني واقامة الدولة الوطنية لشعب فلسطين، والذي ارتضى أن تكون فوق أقل من ربع الوطن التاريخي، ونصف ما قرره العالم عام 1947، ليس سوى استرداد بعض الدين المطلوب، ودون

ذلك الهددف وتحقيقه فلا مكان لمشروع دولة الكيان الفاشي – العنصري في فلسطين، فلا مستقبل دولة الاحتلال على حساب دولة الشعب الفلسطيني..

ذلك هو الدرس الثالث الذي يجب الانتباه له في بداية انطلاقة "إنتفاضة الأفراد" بتوكيل من الشعب نحو الخلاص العام..

والدرس الرابع للمشهد الفلسطيني يفرض تفكيرا استراتيجيا جديدا يستند الى أن "المساومة التالية" قد لا تقتصر على مساومة الماضي التي حدثت عام 1993 بين منظمة التحرير ودولة الكيان باعتبارها "مساومة تاريخية لمصالحة تاريخية"، لم يبق منها وصفا يليق بما كان يفترض أن يكون..بل أن الفاشية الحاكمة في تل أبيب اسقطت كل مضمون لها، ولذا فتطور الحدث التاريخي قد يقود الى تعديل جوهر المساومة نحو حق اقرته الأمم المتحدة، رغم ظلمه التاريخي أيضا، المساومة المقبلة ستكون في حال استمرار الواقع الاحتلالي عودة للمطالبة بتطبيق قرار التقسيم، دولة فلسطينية على 44% من مساحة "فلسطين التاريخية"، أي ضعف المساحة المقرة حاليا لدولة فلسطينية في حدود 22 % من فلسطين التاريخية..

الدرس الخامس، هو أن التطرف والارهاب لدولة الكيان لا يجب أن يقابل بمرونة قد يراها البعض استسلاما سياسيا.. بل برد يستند الى المشروعية الكفاحية وأيضا للحق القانوني وفقا لما أقرته الأمم المتحدة، ولا زال قرار الجمعية العامة 194 حاضرا في أدراجها وهو الذي اشترط الاعتراف بدولة اسرائيل عام 1948 بتنفيذ ذلك القرار، هل تقوم القيادة الفلسطينية بتنشيط ذاكرة الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها 194 وما ينص شرطا..

كما أن التفكير الجاد – المسؤول باعادة التصويت في العام القادم على عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة، كما كان يحدث سابقا، بات ضرورة سياسية في تصويب "انحراف" استخدام القانون لمعاقبة من لا يقيم له وزن، كما هو حال دولة الكيان.ذلك هو الدرس السادس المشتق من روح "إنتفاضة الأفراد" المعاصرة..

ودرس "انتفاضة الأفراد" السابع، هو مسارعة دولة فلسطين الى تنفيذ كل حقوقها المعلقة في المنظمات الأممية والتوقيع على المعاهدات الدولية وخاصة اتفاقية روما، يصبح الضرورة الأكثر أهمية وقيمة لاشعال روح الانتفاضة الراهنة،

تلك بعض من دروس يجب أن تصبح معلومة اولا للقيادة الفلسطينية عندما تقرر التحرك العام اذا ما أرادت خدمة "انتفاضة الأفراد" بتوكيل شعبي عام، وللجامعة العربية وهي تعمل على صياغة منهجها المستقبلي قبل انعقاد لجنة "مبادرة السلام العربية" نهاية الشهر الحالي..فلا خلاص من احتلال وسياسة كيان عنصري دون تفعيل القوة الشاملة، "ناعمة" و"خشنة" كي يعلم أن هناك ما يمكن أن يخسره حقا!

ملاحظة: كان ملفتا حضور وزير الشؤون المدنية، مسؤول الاتصال مع دولة الكيان، اجتماع الرئيس عباس وقادة الأجهز الأمنية..ألا يطرح ذلك اسئلة متعددة حول الغرض والهدف..المسألة تحتاج توضيحا رئاسيا كي يبقى ظن الناس خيرا!

تنويه خاص: أكيد د. الزهار لا يقصد حقا ما قاله بدعوة الناس لاطلاق النار على رؤوس قادة حماس إن لم تنقل المقاومة الى الضفة..لأنه لو كان صادقا يجب القيام بذلك من أمس وليس الغد..مش هيك يا دوك!

سياسة "عيش يا كديش.." الجديدة!

كتب حسن عصفور/ عندما حاول وزير الخارجية الأميركية الشهر هنري كيسنجر تمرير أول عملية اختراق في وحدة الموقف العربي تجاه دولة الكيان، لجأ لاختراع سياسي جديد اسماه سياسة "الخطوة خطوة"، وتمكن من تحقيق ما أراد وكسر "جدار النصر العربي" الأبرز ضد دولة الكيان بعد

حرب أكتوبر عام 1973، وذهب الرئيس المصري الراحل أنور السادات للتفاوض منفردا مع تل أبيب، نتيجة الكمين الأميركي تحت مبدأ كيسنجر "الخطوة خطوة"، وبعيدا عن اعادة مصر لأرضها كاملة التي احتلت بعد الحرب العدوانية عام 1967، لكنها وقعت في أول عزلة سياسية مع محيطها العربي، وشيد حولها ما يمكن وصفه بـ"جدار العزل السياسي"، في سابقة تاريخية في الوطن العربي..

المبدأ الكيسنجري، عمليا اصبح سمة للتعامل السياسي، واقعيا، مع غالبية الدول المحيطة بدولة الكيان، ولكن كل بطريقته الخاصة، رغم التوافق الدولي على مؤتمر مدريد "الجماعي" شكلا، الا انه ذهب لاحقا لتنفيذ سياسية كيسنجر "الخطوة خطوة"..

وبعد سنوات من الاعتقاد أن تلك السياسة ذهبت ادراجها، ولم تعد جزءا من المشهد السياسي العام، تخرج علينا "القيادة الفلسطينية" مجددا وتعلن عودتها لتلك السياسة الحمقاء، سياسة الخطوة خطوة الكيسنجرية، عندما أعلن الرئيس محمود عباس يوم السبت 8 نوفمبر عام 2014، وفي افتتاح اجتماع القيادة أنه سيقوم بتنفيذ الرد الفلسطيني بعد الانتهاء من مجلس الأمن، والذي يعلم كل العلم أنه فاشل بامتياز، وأن المسألة من ألفها الى يائها ليس سوى مضيعة لوقت فلسطين وهبة زمنية للإدارة الأميركية، أعلن أنه بعد الفشل المحتم سيبدأ رحلة تنفيذ الرد الفلسطيني "خطوة خطوة"، دون زمن أو برنامج وقتي محدد ومعلوم..!

والحقيقة، أن ذلك ليس سوى اعادة انتاج لرحلة من "التيه السياسي" الذي لا يمكن أن يكون "ردا حقيقيا وكفاحيا"، في لحظة أن دولة الاحتلال تسارع الزمن لتمرير مشروعها الاستيطاني – التهويدي، من جهة ، وكسر حائط الصد الفلسطيني الكفاحي من جهة أخرى، وتعمل بكل السبل على رفع "جدار الفصل - الانفصال بين الضفة والقطاع، وبين الضفة والقدس ، وبين الضفة والضفة"، وبين "الوطن" و"بقايا الوطن"..

سياسة الفعل الشامل الاحتلالية، هي الأخطر على الوجودية الفلسطينية، خاصة في القدس المحتلة، حيث تتسارع حركة "التهويد" بشكل مجنون، وكأنها قطار فائق السرعة، رغم أنها واجهت بعض من مطبات صغيرة جدا، لكنها لم تكن كافية لفرملة "قطار التهويد" ثم "التدنيس" للحرم القدسي الشريف، وصلت أحذيتهم منبر صلاح الدين، وكان لخطوة كهذه فقط أن تحرق الأخضر واليابس في زمن غير الزمن، وليت البعض "الحكيم" يتذكر كيف انطلقت شرارة المواجهة عام 2000 بعدما حاول الفاشي الراحل شارون أن يذهب لساحة المسجد وليس لداخله..

سياسة "الخطوة خطوة" التي ستلجأ لها القيادة الفلسطينية تعني عمليا منح كل الزمن لدولة الكيان لتمرير مشروعها، وأن تلك السياسة ليست سوى هروبا مكشوفا من رحلة "المواجهة المطلوبة"، وتفضح أن "الرد الشامل" وانفجار الأوضاع لو فعلت حكومة نتنياهو كذا وكذا، ليس سوى حربا لغوية وهروبا من المواجهة..

الأخطر السياسي الذي لم تلحظه القيادة الفلسطينية وهي تعيد "عظام مبدأ كيسنجر بعد أن باتت رميما"، أنها ترسل رسالة الى قادة الطغمة الفاشية الحاكمة في دولة الكيان، ان رسائل التهديد والوعيد ضد الرئيس عباس والسلطة وصلت، وتم الأخذ بها ب"حكمة وتعقل"، اي ان التهديد حصد فعلا ما زرع..

وقبل كل ذلك، ماذا يعني ذلك المنهج الاتكالي الجديد – القديم، وكيف سيتم تنفيذه ومتى يمكن أن ينتهي، وفي أي زمن، وبالأصل هل ستكون هناك فرصة له فعلا في ظل نهج استجدائي، وفي غياب فعل المقاومة – المواجهة..

سيحاول البعض تبرير ذلك المنهج الانهزامي تحت يافطات عدة، من خلال استخدام بعض هجوم اليمين الارهابي على الرئيس عباس، وكان المعيار للفعل الوطني بات ميزانه الفاشية والارهابيين في دولة الكيان، وليس ميزان الرضا الشعبي الفلسطيني، ويتجاهل بعض "الحكماء الجدد" لتبرير

الانهزامية، أن دولة الكيان لا تبحث عن "شريك فلسطيني" منذ أن اغتالت رئيس وزراءها اسحق رابين لأنه بحث عن "شريك فلسطيني" ووجده في ياسر عرفات، فتم تصفية "الشريكين" في زمنين بذات الاتهام "الشراكة من أجل السلام"..

ولا زالت صرخة يهود براك بعد دقائق من انتهاء قمة كمب ديفيد في يوليو 2000، بأن "عرفات لم يعد شريكا في السلام" المبدأ السائد، مهما فعل اي فلسطيني يعتقد انه "حكيم زمانه"..وليتذكر البعض منا ما يتناساه الناس من خطوات تم تقديمها وكلها تحمل سمات تنازلية عما كان..منذ مؤتمر انابوليس 2007 ومفاوضات اولمرت – ليفني مع عباس وقريع، ولاحقا عباس – نتنياهو ، وفريقيهما، ودائما النتيجة صفر للفلسطيني وارقام بلا حدود للاحتلالي..

والغريب في الأمر، انه تم أعلان العودة لسياسية "الخطوة خطوة مع دولة الكيان"، دون أن يعلن بالتوازي "سياسة الخطوة خطوة" تصعيدية ضد المحتل في أرض "بقايا الوطن"، أي رفد الحركة السياسية الكيسنجرية الجديدة، بحركة مواجهة شعبية تتوازى مع ما سيكون من حراك الخطوة خطوة دوليا، ربما لو تقدمت القيادة الحالية للشعب بذلك التزامن بين "الخطوة خطوة" و"الخطوة خطوة" لقلنا أن "الحكمة هبطت فعلا"، وبات لدى الشعب الفلسطيني مشروعا سياسية وآلية كفاحية يدا بيدا، وليس "مشروعا أكتعا" لا حول له ولا قوة..

مطلوب اعادة النظر فيما تم بحثه والعمل على تنفيذ المشروع الفلسطيني جملة وليس مفرقا، لو اريد خيرا للشعب والقضية، ودونها تأكدوا أنكم تشترون زمنا لادامة الاحتلال وتسارع مشروعه التهويدي..مهما حاول البعض البحث عن كلمات لتغطية "عوراتهم"!

ونظن أن لسان حال الشعب بعد سماع ذلك النبأ "التاريخي" سيكون اعادة ترديد المثل الشعبي "عيش يا كديش.."!

ملاحظة: وزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي موغيريني تعهدت لاهل غزة أن لاحرب جديدة عليهم..مش مهم مدى قدرتها هي واتحادها على ذلك، لكن الأهم يا حاجه فديريكا أن تجدي مأوى لمن تم تشريدهم قبل الغرق احياء!

تنويه خاص: حسنا قررت قيادة فتح بغزة، ان تمضي في احياء ذكرى الزعيم رغم النذالة..لكن الخطر لا زال قائما لأن الفاعل النذل لا زال حيا وطليقا وقويا أيضا..راقبوا صفحات التواصل الاجتماعي تعرفون بعضا مما سيكون!

شعرة رفيعة بين " الحماقة" و"الخطيئة".يا حماس!

كتب حسن عصفور/ منذ أيام وحركة "حماس"، كأنها تبحث عن تقديم أفضل السبل التي تستخدمها دولة الكيان وطغمتها الفاشية الحاكمة لفرض الحصار الكامل - المطلق على قطاع غزة، بدأت في تقرير صحفي نشرته صحيفتها التي تصدر بغزة، الرسالة، عن استئناف العمل بنشاط ووتيرة أعلى في الانفاق على الحدود بين القطاع والكيان، ومن قرأ التقرير أدرك أنها حركة "استعراضية ساذجة"، ليس لها من هدف سوى منح الكيان ذريعة للبدء في تعطيل ادخال مواد الاعمار، والتي هي بالأصل تسير أبطئ من مسار السلحفاة..

وظننا، ودائما حماس تؤكد للعامة بسلوكها أن "بعض الظن إثم"، ان نشر التقرير ليس سوى رفع للحالة المعنوية وطريقة "غير ذكية للرد على آلية "الاتفاق الثلاثي" لادخال مواد الاعمار، بعدما وافقت القيادة السياسية لحماس عليها، فلجأت القيادة العسكرية للتعبير عن الرفض بطريقتها، معتقدين انها "مناكفة وستنتهي"..

وايام قليلة، وجاء نشر تقرير ثان في ذات الصحيفة، بأن "كتائب القسام" تواصل حفر الانفاق وترميمها ولكن بالطوب الأحمر، وليس بالاسمنت، وكي

تكمل حماس حلقتها "المبدعة جدا" في جلب الأضرار، بدلا من جلب المنافع ودرء الضرر، خرج القيادي الأمني – العسكري البارز فتحي حماد ليفتح الباب لتصريحات عن عودة الحيوية والنشاط لـ"مصانع حماس الحربية"، واعادة "خط انتاج الصواريخ والأسلحة الخارقة – الحارقة" الى العمل، بوتيرة اسرع، وهمة أعلى، وربما بجودة افضل..

من يقرأ تلك التقارير والتصاريحات لن يحتاج، لا ذكاءا ولا جهدا ليدرك أنها رسالة الى حكومة نتنياهو، تقول لها متى ستغلقين المعابر، ووتتوقفين عن ادخال مواد الاعمار، فقد "قدمنا لكم كل الذرائع"، ويبدو أن التصريحات لم تكن كافية لجلب الحصار أكثر والاغلاق الكلي، فلجأ بعض من الأذكياء الى اطلاق صاروخ عله يسارع في احراج نتنياهو ويقدم على ما طال انتظاره..اغلاقا وحصارا شاملا كاملا وافيا مكتمل الأركان..وكان أخيرا!

قد يرى البعض في ذلك مغالاة لقراءة بعض "التصرفات الحمقى" التي صدرت من أطراف حمساوية، الا أن التدقيق في قرءاة التطورات سيصل الى ذات النتيجة، ان حماس تبحث اغلاقا اسرائيليا شاملا، وهي من سعى له بسبل لم تعد خافية على أحد..دون التخلي ان دولة الكيان هي بالأصل تريد ذلك وتقوم به، وقد لا تحتاج لذريعة، لكنها احيانا تريدها وتنتظرها!

وتبدأ المسألة بآلية اتفاق حول اعمار غزة أخرجت حماس كليا من المشهد، وفرضت عليها الموافقة رغم أنها تحمل "شروطا مذلة"، واعتقدت أن موافقتها الصامتة ستمنحها دورا عمليا في التنفيذ، وبها تحاول اعادة العلاقة مع أهل القطاع التي أصيبت بارتباك شديد وخلل قد يكون الأكبر خلال سنوات الانقلاب، ولكن ما حدث لم يأت بقدر التوقعات، فالمواد تدخل بالقطارة ما زاد الغضب غضبا، وأهل القطاع لا يرون الا قوات حماس أمامهم فتكون وكأنها "كيس الملاكمة" المستخدم لتفريغ طاقة الغضب الغزية عليهم..

ولأن المال بات جزءا حيويا للحركة في ظل تطورات المشهد، جاءت أزمة الرواتب لموظفيها لتخلق حالة توتر كبيرة، كان يمكنها أن تخلق أزمة مستعصية ليس ضد الحكومة "التوافقية" بل ضد حماس، ما قد يفتح بابا واسعا لكيل الاتهامات لقيادة الحركة، أنها حسنت وضعها العام على حساب قواعد الحركة، وهي أزمة لا تحتملها قيادة الحركة في ظل وضع القطاع بعد الحرب، وما اصابه من تدمير ودمار..

بينما لم تأت سلوك وتصرفات حكومة التوافق بشيء مما رمت له حماس في القطاع، بل أن هناك في داخل السلطة من يبحث "الفكاك" من "شراكة مقيتة" وكأن حالهم يقول "اللي شبكنا يخلصنا"، لذا لم تبذل حكومة الرئيس عباس أي جهد حقيقي نحو القطاع..

وجاءت الطامة الكبرى من حيث لم تحتسب الحركة، عندما قررت مصر أن تخوض معركة وطنية كبرى ضد الارهاب في سيناء، ولحماية أمنها القومي بكل السبل، المتوقعة وغير المتوقعة، فأقدمت على قرار خارج حسابات قيادة حماس، لإقامة "منطقة أمنية عازلة" على الحدود بين مصر وقطاع غزة، للمرة الأولى في التاريخ..

وهي رسالة سياسية غاية في الوضوح، أن الحالة القائمة في القطاع، باتت تشكل "خطرا قوميا" على أمن مصر، كما أنها ترسل رسالة الى الشرعية الفلسطينية عن حقيقة الوضع القائم في القطاع، فسارع الرئيس عباس بالتبرأ من الواقع القائم، مؤيدا كل خطوات مصر، ما أوقع حماس في فخ سياسي من نوع خاص، خاصة وانها ارتكبت خطئية كبرى عندما تجاهلت الادانة واكتفت بتقديم واجب العزاء وشرب القهوة السادة في بيت عزاء اقيم في غزة للجنود الشهداء من الحادث الارهابي..

ولأن مصر لم تعد في زمن العبث والتردد فأقدمت وبسرعة قياسية على اتخاذ خطوات ميدانية سريعة جدا، ترمي لغلق الانفاق بكل أشكالها، وهو ما يعني

اغلاق أهم بوابة لحماس مالا وعتادا، واستكمالها سيعني موت بطيئ للحركة لصالح غيرها، وأدركت أن ساعة أجل رحلة "الثراء والمنظرة" دنت..

حماس لا تجرؤ الآن اظهار عداءا لمصر، وتتركه لبعض وسائل اعلامها نصف المرئي او غير المرئي، وتتيح التعبير لعناصرها بإستخدام مواقع التواصل الاجتماعي التعبير عن ذلك، والاختباء خلف قنوات قطر ووسائل اعلام تركية، خاصة وكالتها الاشهر بالعربية، للتعبير عما لا تستطيع حماس قوله ضد مصر وخطوتها..

ولأنها تعلم أن المعركة مع دولة الكيان هي معركة تستجلب العطف والتأييد، لجأت الى حركة استجلاب الضرر، فقامت بما قامت كي تحكم اسرائيل اغلاقها، وتبدأ حركة الصراخ الانساني في مأساة القطاع، وحصار مليوني انسان، وتتجه الى مصر أن تفك الحصار وفتح معبر رفح وربما تبدأ رحلة مناشدة وقف حملة اغلاق الأنفاق، وأن تقوم بعملية تحريض شعبية ضد مصر تحت شعار فك الحصار عن قطاع غزة..

لعبة ساذجة جدا..وسلوك يجب محاسبتها عليه، وسيتغلها بعض الكارهين للمصالحة وانهاء الانقسام للحديث "الم نقل لكم"..

قيادة حماس وليس غيرها مطالبة باجراء مراجعة سريعة جدا لسلوكها وتكتيكها قبل فوات الآوان..ولتدرك جيدا ان الوقت غير الوقت، وأن العامة في البلاد العربية باتت كارهة جدا للجماعة الإخوانية، حاضنتها الفكرية..بل أن قطر قريبا قد تجبر مشعل ومن معه للبحث عن مكان جديد للاقامة بعد أن منعته من الكلام وسكت كشهرازد عن "الكلام المباح"..وليخبرونا متى كانت آخر مقابلة اعلامية صوتية متلفزة لمشعل..حتى فجيعة الأقصة لم تستعطف جزيرة البلدة لمقابلة شمعل!

أما إن كانت تريد التعيش مع فكرتها "العبقرية جدا" بانتظار رجالها رجب وتميم وابو تميم ومشعلهم وربما قرضاويهم وعزميهم فستنتظر طويلا، إن كان لها زمن ومجال للانتظار..

يا سادة الوقت غير الوقت والواقع الآن غير الواقع..وحاولوا أن تروا ما يقول "مثلكم" الغنوشي، وكيف يحاول تدوير الزاويا كي يتجنب "نبذا سياسيا" مقبلا!

لبعض قادة حماس فكروا بعمق بعد أن تأخذوا نفسا عميقا لتجنب مصير أكثر قتامة مما تظنون، ولا تسمحوا لبعض العابثين بأن يدفع قطاع غزة ثمنا لأطماع لا مستقبل لها..!

ملاحظة: فتح تعلن أن الاحتفال بذكرى عشرة سنوات على اغتيال الخالد ابو عمار سيكون في ساحة الكتيبة بغزة..هل سيحضر الرئيس أو قادة فتح مهرجان الذكرى..بل هل لا زال قائما أصلا!

تنويه خاص: 97 عاما مرت على الوعد الأسود والأسوء..بلفور اليهودي الانجليزي الذي "لا يملك" منح "من لا يستحق"..ننتظر اليوم رسالة من القيادة في هذه الذكرى..إن لم تتجاهلها لحسابات "معلومة"!

صح النوم..يا..!

كتب حسن عصفور/ تحتل مسرحية "صح النوم" للأخوين رحباني، وبطولة الرائعة ابدا فيروز، مكانة خاصة في سياق مسرح "النقد السياسي" الخفيف، كما أن لها قيمة مضافة بأنها أعادت الرائعة الى خشبة المسرح بعد غياب دام 20 عاما، ونجحت "حماس" وبعض القوى في قطاع غزة لاحياء ذكرى تلك المسرحية التي عرضت لأول مرة عام 1971 في دار الأوبرا بدمشق، بجدارة ولكن خالية من "خفة دم" تلك المسرحية!

حماس وغيرها من فصائل وشخصيات فطنت بعد ما يزيد على الشهر، بأن خطة "سيري" حول اعادة اعمار غزة لا تصلح، وأعلنت رفضها باعتبارها

لا تلبي ما يتطلع له القطاع، وفندت تلك الخطة تفنيدا، وما قيل بتلك الخطة للمبعوث الدولي، كله صحيح وربما اقل مما يجب قوله، لكن"حماس" "والفصائل"، ومن تذكر بعد شهر وأكثر الخطة المعيبة وطنيا وسياسيا، اعاد للذاكرة ما قام به المسرحي الكبير اللبناني انطوان كرباج في مسرحية "صح النوم"، والذي كان يمثل دور الوالي حيث كان ينام شهرا أو أكثر، يا للمصادفة، ثم ينهض من نومه ليوقع قرارات تتطلبها مصلحة أهالي البلدة، والتي لا يمكن لحياتهم أن تسير دون "ختم الوالي"..

وأخيرا نهضت حماس والقوى، من نومها، لتفطن الى مخاطر الخطة التي باتت "اتفاق ثلاثي"، واعلنت في تحدي غريب جدا أنها لم توافق عليها، ولكن حماس تحديدا، تتعامل مع الشعب الفلسطيني، كما يتعامل بعض "الولاة" في "بقايا الوطن، أن الذاكرة الشعبية ضعيفة جدا، بل واحيانا غير موجودة، فبدلا من اعلانها ارتكاب الخطأ بالموافقة على الخطة، ثم "الاتفاق الثلاثي" بين السلطة وسيري ودولة الكيان، تحاول ممارسة لعبة "الاستغباء" أو " "التغابي" ، بعد أن صحت من نومها الذي استغرق شهرا ونيف، كما الوالي في المسرحية، بحثت وسيلة اخرى لتغطية تخاذلها..

كأن اكثر نبلا وأكثر قيمة أخلاقية لو خرجت حماس لتعلن للشعب الفلسطيني عامة، ولأهل القطاع خاصة، أنها أخطأت ولم تدرك مخاطر تلك الخطة – الاتفاق الثلاثي، تحت ضغط المسؤولية الكبرى لسرعة اعادة الاعمار، خاصة وأن فصل الشتاء قادم، ولذا لم تدقق كثيرا في تفاصيل الخطة، وأن "بصيرتها السياسية" اصيب ببعض التشويش تحت الحاجة الكبيرة من اجل مساعدة من كان رافعة للصمود، ولسرعة اسكانهم، من خطر برد ومطر وشتاء يبدو أنه أقل قساوة من "برد" بعض مسؤولي هذه المنطقة..

كان هذا الموقف الاعتذاري العلني سيكون محل تقدير واحترام، أكثر بكثير من تلك الطريقة "الاستغبائية" التي تم بها التعامل حول الرفض المتأخر شهرا ونيف، وكي لا يقال أنهم لا يعلمون، فقد اعلنت حكومة الرئيس عباس ممثلة في الحمدالله وحسين الشيخ، انهم ابلغوا حماس بها، بل أن الحكومة بكامل

اركانها، ومنهم من قام بالتوقيع على "الاتفاق الثلاثي" الخاص باعادة الاعمار حضرت الى قطاع غزة، وأمضت بها عدة ساعات، بعضها على مائدة سمك البحر في منزل رئيس الحركة في القطاع اسماعيل هنية، فهل تناست حماس أن تسأل عن ذلك الاتفاق وما هي بنوده، وكيف سيتم تنفيذه والية التطبيق، وما هو دورها وأمنها وشرطتها.. ألم تعلن قيادات حمساوية نحترم تضحياتها الخاصة، ان حماس لن تقف عقبة أمام آلية اعادة الأعمار ووافقت على الخطوات الكفيلة بذلك..

فلما المعارضة الآن، وكل ما قيل عن خطة سيري وبالتالي الاتفاق الثلاثي صحيح جدا، بل وهناك أكثر، وسبق لكاتب السطور أن تناولها تفصيلا في مقال بهذه الزاوية تحت عنوان: " "فرقة سيري" لعد الأكياس وكتم الأنفاس في غزة!" بتاريخ 25 سبتمبر (ايلول) 2014، اي قبل حولي 40 يوما من يومنا هذا، ولم نسمع من اي قيادي حمساوي ما يشير لرفض تلك الخطة الكاتمة للأنفاس"..

ولنتجاوز، ماذا ستقدم حماس والقوى "بديلا" الان لتلك الخطة، خاصة وأن دولة الاحتلال تتلاعب بها ليس كما نصها، بل كما هي تحب، ووفقا لتصريحات قادة حماس وسلوكهم، فكل تصريح عنتري سيقابل بحسر في كمية مواد الاعمار التي ستدخل..المسألة ليست تسجيل موقف بعد فوات الآوان، بل هو بحث في كيفية التغلب على تلك العقبات..سبق النصح لحركة حماس اعلانها الرفض، ولكنها تدعو الحكومة التوافقية لتحمل كل مسار ذلك الاتفاق، وانها تسلم القطاع مدنيا وأمنيا لحكومة الرئيس، وهي لن تتحمل مسؤولية القطاع بعد اليوم الا ضمن ما هو متفق عليه..

لا زال أمامها فرصة التخلي الكلي عن مسؤولية التحكم بقطاع غزة، وأن تكف الحديث الواهم انها ليست المسيطرة أو صاحبة الحكم المطلق، ولعل الحديث عن الموافقة على منح ساحة الكتيبة لاحياء ذكرى الزعيم الخالد ياسر عرفات نموذجا للدلالة لا أكثر..

من يعارض خطة سيري لا يجب أن يبقى مسؤولا عن أمن المعابر والطرقات وتوزيع الأكياس..لتسلم حماس كل القطاع بما له وعليه لحكومة الرئيس عباس، ولتقم بتوقيع "وثيقة وطنية" يتم تسليمها لممثلي الحركة الوطنية في القطاع، ولممثل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والذي هو ايضا رأس حركة فتح في القطاع، د.زكريا الآغا..

هكذا يكون الفعل، لو كان الهدف نوايا تبحث الخدمة العامة، وليس طرقا التفافية لتحسين مكانة فصيل أصيب باهتزاز سياسي كبير، في الآونة الأخيرة..

المسؤولية ليست بالقطعة..فإما تحملها كاملة أو تتركها كاملة..وعلى حماس مغادرة مربع "المراوحة الغامضة" التي تحكم مسارها راهنا!

ملاحظة: أخبرني أحد الأصدقاء بضرورة الانتباه للفرق بين "الأمر الواقع" للحرم القدسي والذي تم بعد حرب 1967، وبين "الأمر الواقع" الذي يتحدث عنه نتنياهو..فبيبي يعتبره ما هو قائم الآن، وليس ما كان..على الرئاسة الفلسطينية عند الحديث ان تدرك الفرق الكبير - الخطير بين "أمر واقع" وآخر..!

تنويه خاص: مبروك أخيرا وصلت "داعش" الى غزة..وقريبا بركاتها ستهل بتكفير وتخوين حركة "حماس"..واللي بيربي "القط" يتحمل خربشته..مش هيك بيقول أهلنا من زمان!

عباس يهدد..نتنياهو لا يهدد!

كتب حسن عصفور/ اقرار الطغمة الفاشية الحاكمة في دولة الكيان، ما يسمى بـ"قانون القومية"، رسالة شديدة الوضوح انه ومنذ اليوم، أو بالأدق الأمس، لا مكان لأي شكل من العلاقة مع ذلك الكيان، الذي يريد بقانونه أن يحيل الوجود القومي الفلسطيني في فلسطين التاريخية، الى "مجرد وجود مواطنين بحقوق شخصية"، وأن "الحق القومي هو فقط للشعب اليهودي"، ولأن المساحة لا تكتفي الآن لجدال عن حقيقة وجود أو تشكيل "شعب يهودي"، وبكشف أن تلك ليس سوى "كذبة فكرية" اخترعها توافق سري بين النازية والصهيونية، وقوى الاستعمار الامبريالي لتمرير مشروع "اقامة كيان" ليكون رأس حربة مسموم دائم في المنطقة العربية..

القانون العنصري الجديد يفتح الباب واسعا لخوض معركة شاملة ومن كل الاتجاهات ضد الكيان، الذي لم يعد يقيم وزنا للقيادة الفلسطينية، ودخل في رحلة من الاستهتار والاستخاف بكل مكونات المشهد الفلسطيني الرسمي، ولا يلتفت لما يقال منها بين حين وآخر، ولا ما يصدرعن بعض الجهات الفلسطينية، منذ أجل حول التهديدات التي كان يعتقد قائليها انها "ستهد الجبال"، مع اطلاقها، وستحضر حكومة "البغي السياسي" و"الفاشية الجديدة" مجرورة وراكعة على أعتاب "المقاطعة" في رام الله..!

منذ ان اقرت الأمم المتحدة اعترافها بـ"دولة فلسطين" عضوا مراقبا، بعلم يرفرف على مبناها الخارجي ليصبح علم الدولة رقم 194، في يوم 29 نوفمبر 2012، اي قبل عامين من الآن، والتقديرات جميعها ذهبت لأن تلك ستكون انطلاقة سياسية شاملة لتعزيز مكانة الدولة حضورا فاعلا في مختلف المؤسسات الدولية، وايضا فوق أرض "بقايا الوطن الفلسطيني" في الضفة والقدس وقطاع غزة، تلك الحدود التي رسمها القرار 67/19 المذكور..

وبدأ الرئيس محمود عباس فعليا اتخاذ ما يلزم نحو ذلك التعزيز السياسي - المؤسساتي للدولة القادمة للمشهد الدولي بقوة لا تردها قوة، وبدأ اعلان

مراسيم الانتقال من "مؤسسات السلطة" الى "مؤسسات الدولة"، في مؤشر أن "الانتفاضة السياسية الثالثة" هل الحل على مشروع دولة الكيان الاحتلالي..

"شرارة الانتفاضة السياسية الثالثة" التي أطلقها الرئيس عباس في ولادة دولة فلسطين التف حولها قوى الشعب الفلسطيني، ووجدت بها قطار الرد السريع على مخطط الاحتلال لمصادرة الحق الوطني الفلسطيني، وأن القطار الذي بدا رحلته مع تصويت العالم على حق فلسطين بدولة واضحة المعالم، حدودا وعاصمة، لن يتوقف حتى يصل الى محطة الاستقلال الوطني في شارع صلاح الدين بالقدس العاصمة الابدية لدولة فلسطين..

وفجأة، وبلا أي صافرة إنذار توقفت حركة القطار- الانطلاق التي بدأت بأمل النصر التاريخي، توقف جاء بعيدا عن الشعب ومؤسساته، حامية الشرعية الفلسطينية، لم تقر أي مؤسسة رسمية تعطيل المسار، بل تم الالتفاف عليه نتيجة تدخل أميركي مباشر، فكان "الإذعان الثاني" أمام الطلب الأميركي، بعد الإذعان الأول الذي اعترف به الرئيس عباس في لقاء الدوحة الشهير لاجراء انتخابات كي تأت حماس "شريكا" او "فائزا" لحكم المشهد، فجاء الانقلاب – الانقسام نتيجة منطقية للسلوك الإذعاني للأمر الأميركي، بعد تهديد للرئيس، لم يكشف عن طبيعته بعد..

"الإذعان الثاني" أوقف انطلاق القطار الفلسطيني الذي بدأ رحلة العودة نحو الاستقلال، دون أعلان سببا او كشفا حتى تاريخه، أكان "إذعانا توافقيا" أم تحت الارهاب والتهديد السياسي والشخصي، وبالتأكيد سننتظر زمنا يكشف عن حقيقة التهديد السياسي الجديد للرئيس الذي منعه من استكمال الانطلاقة التي غادر قطارها محطة نيويورك عائدا الى محطته النهائية فلسطين، فتوقف في مكان غير معلوم حتى الآن..

ما الذي دفع الرئيس محمود عباس استبدال "انتفاضة سياسية شاملة"، في نسخة منقحة لما سبق من انتفاضات كفاحية، بـ"انتفاضة كلامية تهديدية"، دون اثر أو ملمح، سوى تسجيل رحلة من "العويل والشكاوي"، التي بات كل

أهل فلسطين وطنا وشتاتا يعلمون أنها بلا قيمة، ولا جدوى ولا أثر يذكر لها مع كيان احتلالي عنصري فاشي..رغم اليقين العام ومن قديم الزمن يدرك العامة بأن "الشكوى لغير الله مذلة"، لكن البعض يصر عليها!..

خلال العامين الماضيين هددت القيادة الفلسطينية، والرئيس عباس والناطقين باسمه بكمية من التهديدات لو نفذت 10 % منها لما كان الحال هو الحال، ولكانت فلسطين هي من يلاحق المحتل كيانا ومؤسسات في مجاهل الأرض، وأحال الفاشي الجديد نتنياهو وأعضاء قيادته السياسية الى اشهر مطلوبين في زمننا الحالي، ولكانت قاعات محاكم لاهاي وجنيف واي محكمة ممكنة تزخر اعلاما وحضورا لمراقبة مصير الفاشيين بنسختهم الجديدة..

مقابل كل التهديدات الفلسطينية الرسمية، لم يهدد نتنياهو يوما الا وكان التهديد يتحول الى واقع ملموس، استيطانا وتهويدا- تقسيما لمقدسات، وحصارا مركبا وحربا بلا حدود في انحطاطها، دون أن يضيع وقته وزمنه في أي من "الشكاوي" كون يؤمن يقينا أنها "مذلة"، فما دام يستطيع ان يجعل من الفلسطيني هو "الشاكي الدائم" فليستمر كل منهما في طريقه..

وهاي هي القيادة والرئيس عباس يكملون مسلسل "الانتفاضة الكلامية" - البديل الكفاحي جدا- بتأجيل عرض مشروعهم على مجلس الأمن، والذي قلنا منذ نقاشه أنه مشروع مخادع ووهمي، وليس سوى هروب من التوجه الحقيقي، ومحاولة لإضاعة وقت الشعب والالتفاف على البديل الواضح جدا، وان مجلس الأمن بواقعه ليس هو "طريق الصواب السياسي"، بل أنه "طريق الضلال السياسي"..

نتنياهو أكمل تعهده باقرار"قانون القومية"، ذلك القانون الذي يشكل عمليا مسارا لـ"ازالة حضور قومي حقيقي" لشعب فلسطين وتحويل الشعب الى سكان وافراد لتكريس نظرية "الآباء الصهاينة" ويلغي رسميا وقانونيا كل ما تم التوقيع عليه منذ عام 1993 اتفاقات وقرارات دولية واهمها قرار الآمم

المتحدة الاعترف بدولة فلسطين، على طريق "اختراع قومية لا مكان لها يوما في التاريخ"..

ما حدث يوم أمس 23 نوفمبر 2014 هو الاستكمال العام لاغتصاب فلسطين عام 1948، وأن الدولة العنصرية تبدأ بقانونها "عصرا جديدا"، لا يمكن لها ان يواجه بكلام فارغ لا قيمة له ولا يمكن أن يأخذه اي كان محمل الجد..

هل تنتفض القيادة السياسية الرسمية لكرامة شعبها وقضيتها القومية وكرامتها الشخصية في العودة لمسار "الانتفاضة السياسية الشاملة" ضد الغزاة الصهاينة، ام تستمر فيما هو عار سياسي بتهديد فارغ معيب..الخيار بيد القيادة أولا، والشعب لاحقا ليقرر ما هو المصير..

ملاحظة: وزير خارجية فلسطين عبر تصريح صحفي خاص جدا، يعلن وقف المسار السياسي..فعلا قمة الاحترام للشعب الفلسطيني!

تنويه خاص: هاتف القيادي الحمساوي اسماعيل هنية يوم أمس الوزير الأول في "حكومة الرئيس"، المهاتف والمهاتَف لم يعلنا شيئا حول ما هاتف كل منهما الآخر..ربنا يديم المحبة يا شباب!

على "ذمة الرئيس"..إختراع قانوني عجيب!

كتب حسن عصفور/ قد لا يكون هناك استهجان أو استغراب أن تسمع كل يوم ما هو "جديد" و"خاص" في "بقايا الوطن" الفلسطيني، ولعلها البقعة الوحيدة في العالم التي تتفاخر بالشفافية ومكافحة الفساد والتغني بالالتزام بالمساءلة والمحاسبة، وهي تقرضها شيئا فشيئا، بل أن هناك غياب أو تغييب لأهم الأطر المسؤولة عن المتابعة والمراقبة والمحاسبة، فكيف تمتلك حكومة

كل تلك الشجاعة ليعلن رئيسها قبل ايام وفي احتفال مصور ومذاع تلفزيا واذاعيا عن مدى التمسك بتلك المبادئ، في غياب الأطار الأهم لها..

ولأن "الابداع" لا يغيب عن الحكومة القائمة، والتي بات من الصعب معرفة تسميتها، كما هويتها، أهي "حكومة توافقية"، ام "حكومة خاصة على قد مقاس الرئيس"، اهي حكومة لشمال البقايا أم لكل البقايا، ليست تلك القضية الآن، فلها مساحة قادمة بالتأكيد، لو لم يكن للحياة قرار آخر، فآخر ابداع بات منتشرا في "البقايا من الوطن" هو القيام باعتقال مواطن، اي مواطن تحت "ذمة الرئيس"..

هذا "الاختراع" القانوني العجيب، اصبح سائدا لتجاوز كل القوانين في اعتقال ووضع اي كان في السجن دون اذن، حتى ولو شكلي، من النائب العام أو اي هيئة قضائية فلسطينية، بل ان الاعتقال يتم دون اي مسوغ قانونية، حتى لو كانت تركيب تهم أو شروع في جناية، ووصل الأمر لأن يتخيل كل مواطن سبب تلك الحملة تحت مسمى على "ذمة الرئيس"!

وبعيدا عن الأشخاص الذين طبق عليهم أحد ابرز "منتجات الانقسام"، وجميعهم من حركة فتح، اي تنظيم الرئيس، بل وكانوا من اشد اعضاء حركة "المولاة للرئيس"، طوال سنوات عدة، ولعل حضورهم السياسي لم يأت بسبب نقابيتهم بقدر مواقفهم السياسية الخاصة ضد بعض من غير الموالين، فصائلا وشخصيات، ولذا يصبح الاستهجان مضاعفا مئات المرات عندما يتم "انتاج قانون" لا مثيل له في عالمنا لاعتقال اشخاص من "حركة الموالاة"..

وبالتأكيد، لا يمكن وضع المسؤولية على الحكومة التي باتت بلا حول ولا قوة، فهي لا تستطيع أن تعارض أو تعرقل "امرا رئاسيا"، لو انها فعلا تريد الحق وليس ابن عمه، كما يقال، فلو أرادت فربما يصبح المعرقل مطلوبا للاعتقال ايضا على "ذمة الرئيس"، ولذا إما أن تقبل الأمر بخنوع أو أن يقدم الوزير الاول استقالته للرئيس بعد "الاهانة السياسية - القانونية"، واجترار بعض ما لها من حق تنفيذي كما نص يوما "القانون الأساسي"، والذي تم

تفصيله في تلك السنوات لتقليص صلاحيات الخالد لحساب موظف بدرجة رئيس وزراء عله يكون طريقا لتنفيذ "رغبة بوش الابن" بـ"ايجاد قيادة أكثر ديمقراطية من عرفات تلبي طموح الشعب الفلسطيني"!

ولكن يبدو أن الوزير الأول تمسك تمسكا كاملا بأنه جزء من "حكومة الرئيس"، لذا فهو لا يملك رفض او معارضة اي أمر يأتي من مقر الرئاسة حقا أو باطلا، ،ولذا فالاستقالة ليست في مكانها أو زمانها، ولا مبرر لها، حتى لو كانت الأوامر مخالفة لمبادئ، الشفافية والمحاسبة والمساءلة والقانون..فالأهم هنا هو "رؤية الرئيس"..

ولكن، اليس ما يحدث الآن نتاج موضوعي لتواطئ الكتل البرلمانية على الاستمرار بتغييب المجلس التشريعي، وترك الباب على المحراب لخرق القانون الأساسي في عشرات المحطات، ولم تنتفض الكتل في وجه المعتدي على القانون، لحسابات لم تعد خافية أبدا، وتزداد المهزلة اتساعا بالصمت الغريب على تغييب المجلس التشريعي بعد توقيع "اتفاق الشاطئ" للمصالحة او هكذا قيل يومها، والذي كان يجب أن يكون قوة دافعة لاعادة القانون الى نصابه، ومن باب الحذر على مراسيم الرئيس التي صدرت بقانون خلال فترة الانقسام، كان بالامكان الاتفاق على عدم مراجعتها، رغم المخالفة الدستورية، لكن ظروفها لم تكن طبيعية..

ما يحدث من اختراع قانوني، ليس سوى نتاج لانتهاك قانوني أخطر، بالاصرار على أن لا ينعقد المجلس التشريعي بذرائع مختلفة، خاصة وأن حماس لها الأغلبية العددية في المجلس، بل ورئيس التشريعي سيكون لها، وهوالرئيس المنتظر في لحظة فراغ، ذلك هو السبب الاساسي ولا غيره لتغييب الاطار الأهم لتكريس مبادئ المحاسبة - المساءلة والشفافية وقبلها المراقبة..

ما يثير الاهتمام، انتفاض كتلة فتح البرلمانية فجأة لتعلن انها في حال انعقاد دائم لمراقبة تطورات قضية الاعتقالات الأخيرة في صفوف كوادر فتحاوية،

ورغم أهمية الخطوة، التي نأمل ان تكون "نخوة سياسية" من اجل الحريات العامة لكل ابناء "بقايا الوطن"، وليس حرقة على اعتقال بعض من مواليها، الآ ان الكتلة البرلمانية لحركة فتح، اخطأت عنوان التهديد، فمن اعتقل وأوقف لم تكن "حكومة رامي"، فهي لا تجرؤ على اعتقال من تم اعتقالهم، وبالتأكيد كل اعضاء الكتلة يعلمون يقينا حدود القوة لهذه الحكومة..

من اعتقل مكتب الرئيس و"ذمة الرئيس"، فلذا على من يريد رفض الاعتقال عليه أن يحدد من قام بالاعتقال، أم الاتجاه نحو جهة بلا حول في هذه المسألة، فهو ليس سوى هروب من المواجهة مع المعتقل - بكسر القاف - الحقيقي، وكأن "تحركها" ليس سوى "براءة ذمة" أمام قواعد فتح، الذين اصيبوا بهول الاعتقال لمن هم أكثر "موالاة للرئيس"، ولسان حالهم يقول فكيف يكون الأمر مع من هم أقل مولاة من هؤلاء المعتقلين..

الخطيئة في الصمت او الابتعاد عن تحديد طريق الصواب السياسي..فالحق القانوني بين، والباطل القانوني بين..وما يسمى اعتقال على "ذمة الرئيس" باطل قانوني بامتياز..ولذا المعركة مع هذا وليس ذاك، لو كان الهدف صيانة الحريات ووقف التعدي عليها من أي جهة خارج القانون..

ولكن السؤال ما هي تهم هؤلاء المعتقلين..هل يعلم بها احد، ام انها أحد "الأسرار القومية العليا"..يا ساتر يا ستار!

ملاحظة: الصمت الرسمي على تقرير يهين الشهيد الخالد ياسر عرفات نشر في صحيفة بريطانية مشهورة جدا، لا يليق..أما ذريعة الصمت بأنه تقرير "تافه لا يستحق" فهو العيب نفسه!

تنويه خاص: من الكلام العجب ما قاله الحاكم العام في قطاع غزة اسماعيل هنية، ان حركته تسير بالقرآن الكريم..يا سيد ابو العبد وهل كل الجرائم أو الأخطاء او المصائب التي تحدث هي من "القرآن"..بلاش الاساءة للقرآن يا أيها الخطيب البارع!

كلما ضاقت على "بيبي"..هناك من ينقذه!

كتب حسن عصفور/ لا يوجد سياسي يتمتع بكمية من الغباء العام كما هو رأس الطغمة الفاشة – الارهابية الحاكمة في دولة الكيان نتنياهو، فهو دون غيره من استطاع ان يعيد الروح للغضب العام الذي ابتعد عنه وكيانه العنصري، نحو ساحات "الإرهاب الدولي" في مناطق غير فلسطين، ولكنه قدم لفلسطين قضية وشعبا "هدية من السماء" عندما اقدم بأمر قواته البوليسية الاحتلالية لغلق "الحرم القدسي الشريف"، في سابقة هي الأولى منذ الاحتلال الثاني للأرض الفلسطينية، في مفارقة زمنية اتت بعد زيارة وزير الرئيس عباس الأول ورؤوساء أجهزته الأمنية..

تلك الخطوة حركت كل المياه الراكدة في المدينة المقدسة، رغم الطحن الكلامي، والذي كسرته رصاصات شاب لم يعد يطيق تصريحات بلادتها كفيلة بعمل كل شيء، ففعلت رصاصات معتز ما لم تفعله كل تهديدات لم يصدق قائلها يوما بـ"وعد"..

خطوة نتنياهو كاملة الغباء، فتحت عليه حقا وليس قولا "باب جهنم" السياسية، ومعها بوادر لهبة شعبية يمكنها أن لا تعود للوراء لو فعلت بعض القوى ما وعدت به، ولم تستكين لقول آخر..وربما رد الفعل الأهم بعد الحركة الشعبية، جاء من الاردن الذي وضع الاتفاقات مع دولة الكيان في كف والقدس والحرم والأقصى في كف آخر، وهو تهديد لم يلجأ له الأردن سابقا في قضية من قضايا فلسطين، تهديد تدرك دولة الكيان وحكومتها الفاشية – الارهابية، انه لن يكون على شاكلة ما تسمعه ممن ينفخون منذ زمن في ذات "القربة المخرومة"..

تهديد الاردن، والتحرك الشعبي الجديد، وامكانية ان يقلب كل حسابات من ظن أن "الوهن" بات سيد المشهد الداخلي الفلسطيني، دفع الادارة الأميركية ان تتحرك سريعا لتجبر "طفلها الأحمق" على التراجع بأسرع مما اعتقد لاعادة فتح الحرم القدسي الشريف، ولكنها لم تقف عند ذلك فحسب، بل

سارعت لتطويق الانتفاض السياسي المتوقع عربيا ودوليا بعد الفلسطيني الداخلي، نتيجة للطفولة السياسية لدولة الكيان وحكومته الغبية..

المراقب لحركة التطور السياسي نحو فلسطين، يلمس، دون عناء البحث والتنقيب، أن هناك نموا سريعا نحو حصار دولة الكيان، سياسة وسلوكا، فمنذ اسابيع والادانات لا تتوقف من كل أنحاء المعمورة لما تقوم به الحكومة الارهابية في تل أبيب، بالاستيطان، والتهويد، حتى وصل الأمر بمسؤول أميركي لوصف نتنياهو بـ"الجبان" في واحدة من المنشورات الأميركية المهمة جدا، وسبقها استخفاف بزيارة وزير جيش الاحتلال في واشنطن، في سابقة لم تحدث طوال علاقات الاحتواء والرعاية والاستخدام بين "الراعي الأميركي"، و"الرعية الاسرائيلية"، ولم تقف عندها القيادة الفلسطينية كثيرا!

مسلسل الغضب العالمي تنامي بسرعة، ولم تكن خطوة السويد للاعتراف بدولة فلسطين سوى المفجر لكتلة الغضب، بل وربما الكراهية لسياسة نتنياهو وكيانه، حتى وصل الأمر به لاعتبار أن العالم يقف مواجها لدولته، ومنقلبا عليها نحو فلسطين..

الغضب العالمي نحو دولة الكيان لم يعد امنية أو تمني، بل بات حقيقة كان له أن يصبح أداة تغيير اجباري لانهاء الاحتلال، لو أحسنت القيادة الفلسطينية استغلال ما لها من أدوات فعل داخلي وخارجي، بل ربما ما كان عليها أن لا تهدد بحرب لو استمر الاستيطان والتهويد، بل أن تكسر حلقة القيد وتنفجر الضفة والقدس غضبا شاملا، فيما تربط بشكل مباشر بين سياسة "دولة الكيان" وسلوكها وممارساتها وسلوك وممارسات "دولة داعش"، التي باتت عنوانا للجريمة والارهاب، واحسن امين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وكذلك الناطق باسم الأجهزة الأمنية – دفع ثمن سحب بطاقت الخاصة - في اعتبار حرب نتيناهو على الشعب الفلسطيني هي الوجه الآخر لحرب داعش، "داعشية يهودية" مقابل "داعشية اسلامية"..

تلك فرصة ربما لم تستغلها القيادة الرسمية بشكل جيد، ولم تضعها كأحد مرتكزات حركتها السياسية في المستقبل، ولأن الإدارة الأميركية هي التي تقوم دوما بدور "المنقذ" لدولة الكيان من حماقة حكامها، سارعت الى محاولة "امتصاص ثورة الغضب" على نتنياهو الغبي والجبان، فاتصل وزير خارجيتها كيري، الذي أوحى بربط سلوك دولة الكيان قبل ايام معدودة، بسلوك "دولة داعش"، الى مهاتفة الرئيس محمود عباس ورأس الفاشية المعاصرة في تل أبيب، ويبدو أنه نجح في "سحب رجل الرئيس عباس"، وأقنعه لارسال المتحرك الدائم الى واشنطن..

وكان له ما اراد، حيث سيصل صائب عريقات الى واشنطن الاثنين القادم، يوما بعد تاريخ الذكرى 97 لـ"وعد بلفور"، ولأن المسألة لا تحتاج حسابات ولا يحزنون، سيذهب ويعود عريقات، كما ذهب ايضا، قبل اسابيع بذات المهمة وعاد ولم يجرؤ باعلان نتيجة ما عاد به، هو ورئيس مخابرات الرئيس..وطبعا العنوان كان واضحا..استيطان اوسع وتهويد أكثر، مقابل ارتباك وتهديد كلامي..

الادارة الأميركية ستبحث مع عريقات، صفقة جديدة، عنوانها وقف الاستيطان الجديد، مقابل وقف حركة انهاء الاحتلال بمجملها، وليس بما يخص الخطوة التي لن تكمتل في مجلس الأمن..قد يحاول البعض تمرير الصفقة وكأنها "نصر سياسي" أو تجسيد لـ"الحكمة الفلسطينية" في التعامل، ولكن الحقيقة ان الاستجابة لتلك المناورة ليس سوى مساهمة عملية في فك العزلة السياسية، وايقاف حركة الغضب العام، بل والقرف غير المسبوق من نتنياهو وكيانه، وقد تكون تلك أهم خطوة لـ"انقاذ" الكيان من حماقة قيادته، التي لم تعد تجد من يدافع عنها علانية، حتى راعيها بات خجلا من أفعالها..

النصيحة هنا للرئيس عباس، رغم انه لن يستمع لها، ان لا يرسل مندوبه لأنه سيكون الخاسر الفعلي وبيبي الرابح الحقيقي..فالمشهد قد ضاق على حكومة الطغمة كثيرا، فلما منحهم فرصة للفرج السياسي..

لماذا لا يعقد الرئيس اجتماعا طارئا لهيئة قيادية تبحث المسألة من كل جوانبها بدلا من القرار الفردي، فالمشورة في هذا الوقت ضرورة وفائدة..وغيرها خيبة ووكسة..قف وفكر قبل فوات الآوان..فالناس لاحقا قد يصيبها ما اصاب راعي الغنم وحكايته مع الذئب..!

ملاحظة: الابداع في الحركة السياسية لا ينضب.. بالأمس قرر نائب اردني استبدال سيارته بغيرها "سويدية"..خطوة لها الثناء..وليت من يستطيع أن يحذوا حذوه..ولكن هل للسلطة الوطنية أن تأخذ قرارا مشابها بما سيكون من جديد سياراتها..يا ريت!

تنويه خاص: هل سنرى وزير الرئيس الأول في زيارة عاجلة للمناطق المنكوبة في قطاع غزة بعد ما تعرضت له جراء المطر..صحصح هل لا زالت غزة جزءا من ذاكرة رامي!

كي لاتسرقنا حماقة حماس..لـ"نقبر بيبي وقانونه"!

كتب حسن عصفور/ لم تجد حكومة الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، زمنا أفضل لها من تمرير قانون عنصري جديد، من زمن "المعركة الكبرى" التي بدأت في "بقايا الوطن" حول قيام بعض حماس بالغاء مهرجان احياء الخالد ابدا ياسر عرفات، فالصراع على الغاء المهرجان فتح كل الأبواب لسحب الأسلحة الاستراتيجية التي كانت مخزونة للطوارئ الكبرى، ولم يعد بالامكان أن ترهق النفس لتتعلم كل اشكال "الشتائم والردح والاتهامات" من كل حدب وصوب، معركة يبدو أن من اراد القيام بها، تقدم بواحدة من الفوائد الأهم للحكومة الفاشية، علم بذلك أم لم يعلم، فجهنم مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة، كما قال أحد من منحوا عقلا للتفكير الانساني..

حكومة دولة الاحتلال، وبإختصار يا سادة يا كرام، يامن تتولون مسؤولية الحكم في "بقايا الوطن" احببناكم أم لم نصل لتلك النعمة الالهية بعد، قررت أن تطبق قانونها الخاص على الضفة الغربية، ودون أي ارهاق لعقل الحاكم، هي أعادت احتلالها رسميا وفعليا، سياسيا وقانونيا على المنطقة التي اعتبرها "اتفاق اوسلو" أنها ارض فلسطينية وولايتها فلسطينية، حكومة الفاشية بقيادة الارهابي بيبي أعادت الحال الى ما كان عليه، اي اعادة الاحتلال قانونيا، بما يعني الغاء الاعتراف بمنظمة التحرير والاتفاقات التي تمت معها..

قرار الحكومة الفاشية في تل ابيب يعلن، أن السلطة الفلسطينية القائمة بأجهزتها الأمنية - السياسية، بهذا القرار، هي جزء من أدوات تنفيذ "القانون الاحتلالي، وسيحق لـ"الحاكم العسكري" ان يصدر أمرا للرئيس محمود عباس وعليه تنفيذه، وإلا اعتبر خارج القانون، باختصار يا سادة الحكم في بلادنا المنكوبة، كما لم تنكب بلد في عالمنا من ساستها، فصائل وقوى، حكم وحكومة، أنتم الآن جزء من تكوين احتلالي جديد، ننتظر اطلاق التسميه المناسبة عليه لا أكثر..

ما قام به بعض حماس من فعل ارهابي في القطاع، وغباوة لا بعدها غباوة بالانسحاب من مسؤولية تأمين مهرجان احياء ذكرى الخالد، لم يعد هو الحاضر الأهم، بكل ما به من وصف وغباوة سياسية، فالخالد لم يكن منتظرا حفاوة من بعض من يكيلوا له صفات من القبح اعادتها، فهم لا يستحقون وطنيا شرف الإختباء بحقدهم ودونيتهم السياسية بالمساهمة في تلك الذكرى الخالدة لزعيم خالد..

لكن الحماقة الحمساوية، يمكن أن يتم ترحيلها الى "صندوق العجائب الفلسطيني"، وأن تبدأ القيادة الفلسطينية فورا، بشحن أسلحتها لدحر القانون العنصري وصاحب القانون، وبدلا من رد الفعل عليها أن تبادر للفعل لكي تحيل دولة الكيان وحكومتها الى "كيان منبوذ"،بل وإن أجادت التعامل مع ما لديها من اوراق سياسية، ودون أن تصك ركبها هلعا، يمكنها أن تحيل الكيان

وقادته الى "كيان معاد" للقانون الدولي الانساني، قبل أن يكون معاد لأمة وشعوبها..

قانون تطبيق الحكم العسكري على الضفة الغربية، هي الهدية السماوية التي هبطت كي تفجر قيادة الشعب الفلسطيني كل ما لها من طاقة مخزونة لملاحقة الاحتلال وقادته، وجرهم الى مصيرهم الذي طال انتظاره..

اليوم وليس الغد على الرئيس محمود عباس أن يصدر مرسوما بتوقيع فلسطين معاهدة روما، كي يصبح الحق كل الحق لفلسطين محاكمة مجرمي الحرب الأكثر اجراما في عصرنا الراهن، وبالتوازي يعلن مرسوم اعلان "دولة فلسطين"، بديلا سياسيا وقانونيا للسلطة الوطنية، كي تذهب دولة فلسطين في اليوم التالي الحقيقي، وليس الورقي كما يعلن بعض ساسة بقايا الوطن منذ اشهر حديثا مسليا، الى الأمم المتحدة وتطالب بحقها وفق ميثاق الأمم المتحدة وفصلها السابع بالعمل على حمايتها بكل السبل..

اذا أرادت القيادة رد الاعتبار لذكرى الخالد ابو عمار، عليها أن ترد الصفعات مجمعة لمن اغتاله أولا، ولمن تطاول على ما تم انجازه سياسيا ثانيا، ومن اعتقد أنه بات فوق القانون ثالثا، فليس هناك احتفال باحياء ذكرى الخالد أكثر قيمة من تطبيق ما يجب تطبيقه للرد الفوري على المحتل ساسة وقانون..

لتبدأ القيادة منذ الآن دعوة الكل الوطني لوضع كل منتجات الإختلافات السياسية، بكل حماقتها وغباوتها خلف الظهر، فلا صوت بعد اليوم فوق صوت المعركة مع المحتل..وجهالة بعض حماس سيتم قبرها بالفعل وليس بالكلام، ضمن المعركة الوطنية الكبرى التي تنتظر جرس الاعلان..

ملاحظة: حركة حماس عليها، وقبل فوات مراجعة سلوكها الأخير، ليس من اجل الخالد فهو أرفع من سخافات بعضهم، ولكم من أجل ان تعرف أين ستكون..الوقت من ذهب حقا يا قوم!

تنويه خاص: سريعا اقدمت حركة "النهضة" الاخوانية في تونس على بيع حليفها الأهم المرزوقي..اعلنت ان لا مرشح رئاسي لها..فعلا "يا راس ما بعدك راس"..وخلي عزمي ينفعك يا منصف!

كيف وهل سترد "القيادة الفلسطينية" على "يهودية اسرائيل"!

كتب حسن عصفور/ عادت دولة الكيان الى مشروعها الخاص لبحث اقرارما يسمونه بـ"قانون القومية" الجديد، والذي عتبر بـ"أن اسرائيل دولة الشعب اليهودي القومية" وأن "لغتها الرسمية العبرية"، مع مكانة خاصة للغة العربية، والجدل السياسي القائم حول التشريع المرتقب، ليس لعدم اقراره بل هناك أقلية من وزراء حكومة نتنياهو ترى أن الاقرار كما قدم من عناصر ليكودية سيؤدي الى نتائج لا يحمد عقباها، ويبحثون "تلطيف" طبيعة القرار لا أكثر..

ولأن المسألة التي تخص الشعب الفلسطيني، لا صلة لها بالتشديد أو التلطيف التي يبحث عنها البعض الاسرائيلي خوفا وليس احتراما، فما يعني اهل فلسطين شعبا وأرضا، وطنا وقضية، ان البحث في ذلك التشريع يشكل خطرا جديدا وعنصرية مستحدثة، تستحق الاستنفار السياسي – القانوني العام لما سيكون من فعل عنصري جديد قبل أن يصبح واقعا قائما، وتبدأ بعدها حركة "اللهاث السياسي" خلف عربة نتنياهو، كما بات سائدا في العشرية الأخيرة من "الزمن الفلسطيني"..

ومن يظن أن تمرير "القانون الجديد" بتلك السهولة ليس سوى "غبي" و"أحمق" و"جاهل"، فما تمتلكه القيادة الفلسطينية من "أوراق قوة" يفوق جدا، ما يعلمه بعضها وآخرين بدأوا بتجاهل "الحقائق الممكنة" التي تختزنها الطاقة السياسية في المنطقة العربية، لو اعيد استخدامها بشكل أفضل..

المواجهة الأولى يجب أن تنطلق من فلسطين، نعم من "فلسطين التاريخية" بحدودها الشاملة المعلومة من رأس الناقورة شمالا الى رفح جنوبا، ومن البحر الأبيض الى البحر الميت، إذ على القيادة الفلسطينية أن تدعو الى عقد "مؤتمر قومي - وطني فلسطيني" يشمل كل أطراف الشعب الفلسطيني لمناقشة الخطر الوجودي الذي يتهدد قوميته ولغته وأرضه، كون "القانون الجديد" يعمل على الغاء الوجود العربي الفلسطيني فوق أرض فلسطين التاريخية، والغاء لغته وهويته، وتزوير التاريخ لـ"صناعة قومية دينية" على حساب الواقع التاريخي..

ولأن المسألة تختص بكل شعب فلسطين، فيجب أن يكون "المؤتمر القومي – الوطني" لكل الشعب وفي مختلف أماكن تواجده، ومسبقا يجب أن تكون الجامعة العربية مقره الاحتياط إن لم تستطع القيادة عقدها داخل الوطن، وهي الرسالة التاريخية التي يجب أن تكون، ومن اللحظة يجب أن يبدأ الاستعداد والتحضير التفصيلي لها، كي لا يصبح الموقف رد فعل متأخر، ولكي يعلم العالم أولا وحكومة الكيان ثانيا، أن العبث بالتاريخ والهوية ليسا "لعبة أتاري" لبعض "الهواة العنصريين في الكيان الاحتلالي..

والى حين عقد "المؤتمر القومي – الوطني الفلسطيني" هناك خطوات يمكنها أن تشكل روافع سياسية لما سيكون من نتائج للمؤتمر المقبل:

*الاعلان الرسمي عن الغاء رسالة "الاعتراف المتبادل" والتي تمت عام 1993 بين الرئيس الخالد ياسر عرفات ورئيس وزراء دولة الكيان، والذي تمت تصفيته بعدها، اسحق رابين، واعلان الالغاء يكون خطوة سريعة أولية..

*الطلب بعقد "قمة عربية" طارئة لبحث آثار تلك الخطوة العنصرية واثرها على القضية الفلسطينية والهوية العربية، ما يتطلب من الدولة العربية كافة البحث في وقف كل أشكال الاتصال والتواصل والعلاقات مع دولة الكيان، وليس سحب السفراء فقط بل قطع كل اشكال العلاقات معها، ديبلوماسية واقتصادية وغيرها..

*اعادة صياغة تقديم مشروع جديد الى الأمم المتحدة، باعتبار "الحركة الصهيونية حركة عنصرية"، ليس انتاجا لقرار الآمم المتحدة عام 1975 حيث نص على " أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري".. والذي كان لقرارا بمثابة صحوة إنسانية جامعة ضد (اسرائيل) كدولة احتلال وإرهاب، وضد الحركة الصهيونية بمواصفاتها وممارساتها العنصرية، بل سيضاف لها ما حدث من جرائم حرب مضافة حتى تاريخه..

*الاعلان الفوري عن قيام "دولة فلسطين فوق أرض فلسطين"، مع وضع خريطة "فلسطين التاريخية" شعارا لها، كرسالة سياسية واضحة بأن المقصود بها حدودا وجغرافيا تلك الأرض الفلسطينية ..

*تشكيل حكومة فلسطينية تشمل كل القوى الوطنية دون استثناء فصيل، يعلن أنه جزء من الحركة الوطنية..وهنا على قيادة حماس، والحركة الاسلامية في الداخل الفلسطيني أن تعلن وفورا عن هويتها، هل هي جزء من "الجماعة الوطنية" أم تبقى كجزء من "الجماعة الإخوانية"..السؤال لضرورة طبيعة المعركة وأطرافها..فلا مكان للجماعة الإخوانية بها..

*العمل على اجراء ترتيبات سريعة لعقد المجلس الوطني بصيغة يتم الاتفاق على عضويته الجديدة، من اجل اعادة الاعتبار له كونه برلمان كل الشعب الفلسطيني هوية وخريطة وقضية..

*انتخاب لجنة تنفيذية جديدة تكون رأس حربة لقيادة "المعركة القومية – الوطنية" المقبلة..

وبالتأكيد، لا يوجد ضرورة لتذكير القيادة والرئيس أن كل ما تم توقيعه مع حكومة الكيان يصبح باطلا ولاغيا، دون تفصيلها..فالكيان الذي تم التوقيع معه اتفاقات لم يعد قائما..بات "كادوكا سياسيا"!

السؤال الذي سيبادر له البعض الفلسطيني المرتعش دوما، هل نستطيع: من يسأل مثل ذاك السؤال بعد البدء في مناقشة حكومة الاحتلال "قانونها الجديد"،

لا يستحق أن يكون ممثلا لشعب عظيم..مع "ألف سلامة والرب داعليك" رغم أن انك لا تستحقها ايضا..

الوقت من ذهب فعلا، فلا يجب اضاعة دقيقة واحدة من زمن المعركة الوطنية الكبرى التي يجب أن ننتصر بها..هي الفرصة الماسية سياسيا وفكريا للقيادة الفلسطينية..فتقدموا يا سادة!

*لأهمية الموضوع وخطورته نعتذر اليوم عن كتابة الملاحظة والتنويه الخاص..فلا قضية فوق هذه القضية.

لـ"العرفاتي المنتظر"..سلاما!

كتب حسن عصفور/ صباح الخير يا ريس..! تلك الكلمة التي احببتها منذ سنوات شبابك يوم أن كنت رئيسا لرابطة طلابية فلسطينية في بداية خمسينات القرن الماضي، احببت مناداتك بها تنبأ لرحلة مسار كفاحية قادتك الى حيث باتت حقيقة سياسية، يا ريس..لم تكن بها باحثا عن لقب لتفتخر، كما أخبرني يوما صديقك الأعز الرفيق الذي احببت وطنيته ورؤيته المفكر الشيوعي بشير البرغوثي، والذي ذهبت بنفسك للصلاة عليه يوم رحيله المفاجئ بلا مقدمات، حدثني يوما، ونحن نستذكر بعضا منك، عن قيمة المسمى لرحلة تاريخ كتبته مقدمة الفعل النضالي قبل انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة برصاصتها الأولى في الفاتح من يناير عام 1965..

هل تعلم ان عقد من السنوات مضى وانت تراقب الوطن والقضية واهلها دون تدخل أو قرار أو مرسوم، هل تدرك ان عشق الشعب لك لا يضاهيه عشق، بل انه فاق كل العشق لك خلال رحلة الحياة، وقد تصاب بدهشة التواضع التي ميزتك مع اي خبر محبب لك، ان العشق لك فاق ما كان لك ايها العاشق والمعشوق، ولعلها حالة نادرة في التاريخ السياسي - الانساني، ان يتضاعف

العشق لراحل اضاعفا بعد رحليه، عشق مصحوب بأمنية خيالية بانتظارك وكأنك "المهدي المنتظر"..

لا تعجب يا ريس..يا ياسر، كم أن كل فلسطيني، من "غير المنافقين" يخرج صورته معك ليعيد نشرها في ذكرى الرحيل الذي لا زال كثيرون يعتقدون أنه "غياب قسري" في "غرفة الانعاش" ستفيق منه كما كان في حادث سقوط الطائرة في الصحراء الليبية فنهضت منه كطائر الفينيق الفلسطيني..

لا تغضب من ذلك العشق الذي يصل الى حد ما فوق الطبيعية، يبحث خلاصا لاعادتك ايها المنتظر دوما، لو كان لك ان ترى كيف للبسطاء من شعبك الأعظم يعيش ذكراك ليس في يوم الرحيل، بل في كل مناسبة وحضور، مولدك وغيابك، رمزيتك طاغية الى حد الجنون، بحيث اصبت كل من هو غيرك بحالة من الارتباك..ولسان حالهم يقول كما قالها صحابة الرسول يوما أن محمدا قد مات..وان عرفات قد مات..بسطاء الشعب يبحثون عنك حيث يحتاجون حنان الأب وعنفوان القائد، وشموخ الزعيم، وغضب الوطني وحضور الرئيس حيث تكون فلسطين حاضرة..

يا ريس..هل انت غائب فعلا، فإن كان غيابك بهذا الحضور الطاغي، فكيف كان حضورك قبل الغياب، والذي يحاول البعض تناسيه، ربما بحسن نية وربما بسوء نية..البعض يريد تحويلك لذكرى – أيقونة صامتة لا أكثر تنتهي باغنية وصورة وخطاب، متجاهلين ان المفجر والقائد والزعيم لم يعد شخصا، بل بات في فلسطين من جليلها الى بوابتها الجنوبية رفح، ومن بحر عكا الى شاطئ البحر الميت حالة ونهجا ومنهجا..يحضر بكل لحظة فاعلا وليس مفعولا به، كما هم الجبناء في "عقد العجاف" يا ريس!

ما اكثر ما قلت وما رددت وانت تعرف مصيرك، انك لن تموت موتة طبيعية، قلتها مدوية من بين الحصار الحاقد، شهيدا ..شهيدا ..شهيدا..نداء لم يلفظه يوما حاكما عربيا او غيره كما نطقت انت..عرفت انك مقبل على المصير الذي اخترته مع الرصاصة الأولى عام 1965..وبعد أن بدأت

ملامح المؤامرة في كمب ديفيد 2000 تلوح واضحة لك، اخبرت من كنت تثق بهم حقا، وليس من ادعي الثقة بعد رحيلك، ان رحلتك شارفت على نهايتها، بعد أن رفضت مخطط تدمير المسجد الأقصى بصيغ البحث عن تزوير التاريخ لبناء هيكلهم..قلتها وأنت تعلم ماذا تعني بقولها ...لا .. لا ..كنت عالم ويقينا ان تلك " اللا" هي الخطوة الأولى لتكون ..شهيدا شهيدا شهيدا..

حذرك رئيس عربي لدولة كبيرة، قبل الذهاب الى كمب ديفيد بساعات..يا ياسر من يجرؤ أن يقول "لا" لأمريكا في أمريكا..وبشموخك الإسطوري، وبلا تردد او تفكير وكأنك على علم بما سيقول: " انا ياسر عرفات ابن فلسطين سيقولها..وساد الصمت وبدأت رحلة عد الأيام لتسجيل لحظة نهاية الرحلة يا ريس..

قلت وما أكثر ما قلت ايها العشق الخالد، ان الثورة لن تتوقف باغتيالك أنت أو غيرك من قادة الثورة، لكن ولنصدقك القول، كما كنا معك دوما حتى وأن غضبت وثورت، ان الثورة بطريقها الذي رغبت قد تعطلت في مراحل عدة، بل عادت للخلف بمسيرتها في محطات يمكن اعتبارها سنوات نكبة وعجاف وجفاف ايها الخالد..

هل نقول نحبك...كلمة لا يمكنها ان تكون كافية لك بعد عقد من الرحيل..نعشقك..هي ايضا لا تضيف جديدا لك او لنا، فالبديهيات لا تعني الكثير..باختصار نفتقدك يا ريس..نفتقدك يا ياسر..وطنك وشعبك بانتظارك ايها "العرفاتي المنتظر"!

"مبادرة فرنسية" مهينة لفلسطين والعرب!

كتب حسن عصفور/ قبل أن يخرج الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، أو "أولاند" لا يهم كثيرا كيف يكتب اسمه بلغتنا الجميلة، بمقترح لتنظيم مؤتمر دولي في باريس حول الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، كان وزير خارجة روسيا الاتحادية سيرجي لافروف يلقن وفدا فرنسيا "درسا في علم السياسة" بخصوص"افكار قدمها الوفد للخارجية الروسية حول ما أسمته فرنسا، مشروع قرار بديل للمشروع الفلسطيني" سيقدم لمجلس الأمن..

المشروع الفرنسي، والذي اشار له لاحقا، وزير خاريجة فرنسا لوران فابيوس في مجلس النواب خلال بحث مسألة الاعتراف بفلسطين، يرتكز على بعض الأسس، منها:

*الدعوة لاستئناف المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية على ان تستمر بين عام ونصف وعامين.

*تكون المفاوضات تحت الرعاية الأميركية الكاملة .

* تصبح القدس عاصمة للدولتين .

* في نهاية المفاوضات تقوم دولة فلسطينية ويتم الاعتراف بها، فوق حدود اراضي 1967، بعد اجراء "تبادل اراضي متفق عليه"، وبما يضمن "المصالح الأمنية لاسرائيل".

تلك ابرز العناصر التي تقدمت عرضتها فرنسا على الخارجية الروسية، والتي يبدو أنها جوهر المشروع الفرنسي الذي سيقدم لمجلس الأمن باسم "المجموعة الاوروبية"، ووصل الى مسامع القيادة الفلسطينية..

الرد الروسي على تلك "المقترحات" كان عنيفا جدا، اعتبره لافروف ليس سوى استنساخ للتجربة الماضية، من المفاوضات "العبثة" وغير المجدية،

والتي لم تنتج سوى فشل سياسي، ما يعني أن "مقرتح فرنسا" محمكوم عليه بالفشل المسبق أيضا..

وخاصة أن المشروع يعيد الرعاية الأميركية للمفاوضات بعد كل ما حصدته من خيبة سياسية ..وتغييب الرقابة العربية والدولية عنها.. والنتيجة تدهور أكثر فأكثر

والى جانب ملاحظات لافروف، فالمشروع الفرنسي لا يلحظ شئيا بخصوص وقف النشاط الاستيطاني وعمليات تهويد القدس المتسارعة، والقيام بخطوات احادية واعمال هدم وتشريد وطرد، وأن المدة الزمنية المقترحة كبديل للفترة الزمنية الفلسطينية تستبدل الجدول الزمني لانهاء الاحتلال، بجدول زمني لاستمرار المفاوضات.. والفرق بينهما واسع جدا بين خطة الزام وخطة تسويف..خاصة وأنه لا يوجد أي ضمانة حقيقة أو عقوبة سياسية رادعة تكون حصيلة للفشل المتوقع جدا بعد الفترة الفرنسية المقترحة..

ما تقدمه فرنسا، ليس مبادرة سياسية لحل الصراع، بل هو منتج جديد لوأد الحركة السياسية الفلسطينية والعربية، والتي تجد لها ترحيبا وتأييدا في غالبية دولة العالم، خارج نطاق التبعية الأميركية المباشرة..

فرنسا لا تبحث عن حل سياسي، بل تعمل لاجهاض الحركة المتنامية لحصار دولة الاحتلال، خاصة مع تسارع حركة المطالبة بالاعتراف بدولة فلسطين شعبيا وبرلمانيا داخل "العرين الأوروبي"، ما يمكن اعتباره شكلا من "أشكال التمرد السياسي" على الموقف الأوروبي الرسمي والتابع للمنهج الأميركي، في التغافل عن حل الصراع وفقا للقانون الدولي، الذي يستند أساسا لازالة الاحتلال..

المناورة الفرنسية، لا تستحق بحثا ولا دراسة، وكل ما هو مطلوب أن يصدر في بيان اللقاء العربي اليوم السبت 29 نوفمبر، وهو يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني وتاريخ اصدار قرار تقسيم فلسطين، بأن مشروع فرنسا

ومبادرة رئيسها، لا تصلح للنقاش، وتعتبر لاغية باطلة ومرفوضة جملا وتفصيلا..

الموقف الحاسم بإنهاء المناورة الفرنسية "القذرة" يجب أن يكون سريعا جدا، ولا يسمح بتركها الى وقت لاحق، مهما كانت مبررات أو مناورات قد تطرأ في مواقف البعض، تحت ذرائع "العقلانية والحكمة السياسية"، ولا نعتقد أن غضب وزير خارجية روسيا لافروف من المشروع ورفضه دون اي تردد او ابطاء، سيكون خارج حسابات "اللقاء العربي"، وافتراضا ان "النسيان كان سيد الموقف العربي"، فلا يجوز بل غير مسموح للقيادة الفلسطينية أن تتجاهل مناورة هدفها رسم مسار تيه سياسي في مسار عبث تفاوضي دام أكثر من 23 عاما، لو اعتبرنا البداية من مؤتمر مدريد عام 1991..وتم قتل منتجه الذي كان سيفتح بداية سياسية لحل الصراع عبر اتفاق اوسلو..

رفض المناورة الفرنسية يجب أن يتلازم مع اعادة الاعتبار للمشروع الفلسطيني العام، والعودة لتصحيح مسار الحركة السياسية، نحو الابتعاد عن حلبة مجلس الأمن فطريقه مغلقة سياسيا، وان الطريق المفتوح والذي لا بديل له، هو اقرار حقوق دولة فلسطين في عضوية كل المحافل والهئيات والمنظمات، بحيث تصبح حقيقة سياسية لا تنتظر بحثا تفاوضيا لعامين مضافين تكون دولة الاحتلال وفقا للمشروع الفرنسي أحدثت من التهويد والاستيطان ما يلغي أي مكانة سياسية لدولة فلسطينية..بعد أن تعلن القيادة دولتها تحت الاحتلال وتدير معركتها برؤية وواقع جديد..
الزمن لمصلحة فلسطين، لو احسنت القيادة الرسمية ادارته، بعيدا عن الارتعاش السياسي من "امريكا وحلفها العدواني"..وهي التي عليها قيادة المشهد العربي للمشروع الوطني الفلسطيني، دون البقاء في حالة من "الدوران والتيه" التي تصاحب المشهد الراهن، فيما يسمى مشروع مجلس الأمن..الآن اصبح واضحا أن اوروبا وليست أمريكا فقط ضد ذلك المشروع، فلما الاصرار على اضاعة الوقت الوطني الفلسطيني في البحث عن مجهول سياسي، وترك المعلوم السياسي..!

ملاحظة: ليبرمان يظن ان الفلسطيني كاليهودي يقدس المال على حساب الوطن..يدعو الى "رشوة الفلسطيني لترك وطنه وأرضه مقابل شوية مصاري".. فعلا "الغباء موهبة ايضا"!

تنويه خاص: سلطة الاحتلال منعت وفدا برلمانيا اوروبيا من الوصول الى غزة..بدلا من فضح خطوة دولة الكيان واظهار عنصريتها وجريمتها..تحول المشهد في رام الله الى حفل استقبال وعشاء خاص..العقل زينة ورب العباد!

متى تنتهي "خدعة الجزيرة" بـ"الرأي الآخر"!

كتب حسن عصفور/ مع أن هناك الكثير لا زال متابعا للقناة القطرية الاعلامية "الجزيرة"، بكل تفرعاتها، الا أنها فقدت كثيرا جدا من "بريقها"، وقبلها "مصداقيتها"، ليس للسياسي فحسب بل للمواطن العربي الذي اجبرته تطورات الأحداث في المنطقة العربية، خلال السنوات الثلاث أن يعرف ويتعلم ما لم يكن متاحا له طوال عشرات السنين، وسريعا ادرك بوعيه الفطري "الغث من السمين" في المشهد، رغم كل الآضاليل السياسية التي حاولت وسائل اعلام محددة تمريرها تزويرا لحقائق لم تعد غائبة عن الإدراك..

لكن الأهم للفلسطيني، أنه يبحث وضع نهاية لتلك "الخدعة السياسية" التي تمكنت القناة القطرية، من تمريرها على المشاهد العربي بكل أطيافه، ودرجه وعيه، تحت مسمى "الرأي والرأي الآخر"، عندما فتحت الباب واسعا لموقف الكيان الاحتلالي ليصبح جزءا من المشهد الاعلامي العربي، واصبح حاضرا في اي مناسبة، وقلما تجد نشرة أخبار أو تقرير أو برامج لتلك القناة، وغيرها تخلو من ممثل لدولة الاحتلال..

وقد كانت أطراف تأسيس القناة القطرية تعلم يقينا الرسالة السياسية المراد منها تمرير الخدعة – الكذبة الأكبر في المشهد الإعلامي العربي، وكانت من بين ابرز أهداف القناة الاخبارية السياسية – الفكرية، وجزءا من "شرط التكوين"، حيث كانت نصيحة شمعون بيريز للأمير حمد والد الأمير تميم بإنشاء "قناة اعلامية" تكسر الروتين الاعلامي الرسمي العربي، ويمكنها أن تصبح "سلاحا مدويا" للإمارة القطرية لتعزيز نفوذها، والذي لم يعد مقياسه مساحة الدول أو تاريخها، بل المال والاعلام هما من يمنح الدول قيمتها في العصر الراهن، وضرب بكيانه مثالا..

وقد كان، جاءت الفرصة دون عناء او وقت كبير للتحضير، بعدما تم ايقاف العمل لانطلاق تلفزيون "بي بي سي" العربي بعد خلاف بريطاني – سعودي، فوجدت الامارة ضآلتها في تلك "التركة" اجهزة وافراد، لتشتري "كنزا علاميا" ليصبح اساسا لـ"فتح اعلامي" جديد لقطر وبمشاركة استشارية من مدير عام وزارة خارجية الاحتلال ديفيد كمحي وانطلقت القناة، باسم له دلالة غاية في التأثير، "الجزيرة"، في صحراء الاعلام العربي الرسمي..

ونجحت نجاحا مدويا كقناة اخبارية مستغلة كل ما في الواقع من كوارث سياسية اعلامية، لكنها منذ البدء كان لها ثوابت لا فكاك منها، عدم الاقتراب كليا من الوضع الداخلي القطري، بما فيه الوجود العسكري الاحتلالي الأميركي، وقواعده المخابراتية على المنطقة، ودوره في خدمة الأمن الاسرائيلي، كما أنها تعمل على اعادة تبيض صفحة "الجماعة الإخوانية" كمقدمة لتمرير المشروع الأميركي القادم في المنطقة العربية، بهدوء الى أن تتيح فرصة التنفيذ ليكون للجماعة الدور الأبرز في مسار القناة الاعلامي..

وثالثا منح دولة الكيان حضورا اعلاميا هو الأول من نوعه عربيا، تحت مسمى "الرأي الآخر"، وأدخلت الصوت الاحتلالي اعلاميا الى كل بيت عربي، تحت مفاهيم متعددة..

ورابعا بث كل ما يمكن بثه لاشاعة أجواء الفرقة وتشويه الدول ذات الثقل بأي صيغة تتاج..

وتمكنت من استغلال حالة "الفقر الاعلامي – الاخباري" في الواقع العربي، فقفزت قفزة كبيرة لتكون الوسيلة الاعلامية الأهم للمواطن العربي، الذي كان يحتاج بعضا من "الحقيقة"، وقدم مقابلها تنازلات لم يكن يعلم أنها جزءا من تمرير أخطر مشروع استعماري لتقسيم المنطقة، وتفتيتها الى "حجيرات عربية"، تمنح دولة الكيان وحليفها السري مكانة اقليمية لتسيطر على الواقع العام، ضمن "تحالف سري" مع دولة غير عربية في اطار هيمنة سياسية اسلاموية تحت العباءة الأميركية..

وأتقنت القناة القطرية تمرير الحضور الاعلامي السياسي لدولة الاحتلال بكل "خبث سياسي"، حيث يتم احضاره ليقول عداءا سياسيا ورواية تاريخية كاذبة، ثم يخرج المذيع، انثى أم ذكر، لزيادة الاثارة وتمرير الخدعة بمقاطعة ممثل الكيان، بصوت غاضب وانفعال ينتهي فور انتهاء العنصر الاحتلالي من ايصال رسالته..

وبعد أنفرضت القناة القطرية حضورها الجماهيري وتأثيرها السياسي، انطلقت قنوات عربية اخبارية جديدة، ونجحت في كسر الاحتكار القطري، دون أن تفقده الجماهيرية الأساسية، بل أن القنوات الجديدة سارت عمليا على بعض "القواعد"، وخاصة احضار دولة الاحتلال الاسرائيلي الى المشهد بذات الخدعة "الرأي الآخر"..

ورغم انكشاف حقيقة القناة القطرية، وارتباط الخدعة السياسية بفتح الباب لممثلي دولة الكيان الحضور الدائم على شاشة القناة، الا أن "القنوات" الجديدة غير القطرية، واصلت ذات اللعبة الاسرائيلية، وخلال سنوات وهي تواصل فتح الباب لممثلي المحتل في الحضور لمواجهة الفلسطيني تحت مسمى "الرأي الآخر"..وهي الكذبة الكبرى التي كانت شرطا لتأسيس القناة اياها، لكنها افتراضا لم تكن شرطا لكل ما تم اطلاقه لاحقا من قنوات..

ولو افترضنا "حسن النوايا" في المسألة الاعلامية خلال مرحلة الاعتقاد بالمفاوضات خيار سياسي لحل الصراع العربي والفلسطيني مع الكيان، وان دولة الاحتلال يمكنها قبول تسوية تاريخية وصولا لسلام "شامل وعادل"، كما يقال، لكن السنوات اللاحقة كشفت أن تلك أمنية لم تعد قابلة للحياة في ظل سيطرة الفاشية العنصرية على الكيان الاحتلالي..

ولأن المسألة لم تعد شعارا تعبويا يمكن للبعض أن يسخر منه، تماشيا مع نشر "الليبرالية الكاذبة" لتمرير صوت الاحتلال عبر الفضاء العربي، خاصة في الوقت الراهن وبعد انكشاف كل ملامح المؤامرة على المنطقة، بات ضروريا انتهاء "عهد الرأي الآخر" المسموح لدولة الكيان في الفضاء العربي، وليذهب من يحب معرفة موقف الكيان الى اعلامه المعلوم مسبقا انه اعلام معادي..

نتطلع الى القنوات العربية، غير القطرية، ان تنهي عصر "الخدعة التي زرعتها القناة الصفراء" منذ تسعينيات القرن الماضي..وأن تكف عن استضافة اي ممثل لدولة الكيان لا مباشرا ولاهاتفيا..كفى وانتهى الأمر..

انها المقاطعة الاعلامية، خاصة والقدس المفترض انها "عروس العروبة" و"قدس الأقداس" تتعرض لانتهاك يومي وتحضر ليس لتقسيم أماكنها المقدسة المسيحية والاسلامية بل لهدمها من أجل اعادة بناء "هيكلهم" مكانها..مخطط كان ثمن رفضه حياة الخالد ياسر عرفات بعد قمة كمب ديفيد عام 2000..

وهنا نتطلع الى نقابة الصحفيين في فلسطين، والاتحاد العام للكتاب بالعمل سريعا مع كل الأطر العربية الشقيقة لوقف تلك "الخدعة الكبرى"، وانتهاء "عصر تمرير ثقافة الاحتلال والعنصرية" تحت يافطة " الرأي الآخر"..الاحتلال احتلال وفقط يستحق المقاومة ولا غير..

إنها معركة سياسية اعلامية يجب أن تكون أولوية لكل كاتب وصحفي عربي في اطار المواجهة الكبرى مع المشروع الاستعماري – الاحتلالي العام، ليس في فلسطين وحدها بل للوطن العربي الكبير..كما غنينا له يوما، ولا زلنا نغني حتى لو كان العدد أقلية!

ملاحظة: واضح أن غياب المجلس التشريعي عن الانعقاد وابطال مفعول القانون الأساسي لصالح "القانون الانقسامي"، أوصل النائب الحمساوي العبادسة أن يقول ما لا يعلم..دعا لاسقاط الرئيس واختيار بديل دون انتخابات..سيد يحيي الرئيس منتخب مش معين بقرار فصائلي..بعضا من المنطق في الخصومة السياسية!

تنويه خاص: كي لا تصبح ادانة الرئاسة لعملية القدس هي محرك الأحداث، قال كل رأيه في الحدث، من برر وبحث عذرا، ومن أدان..انتهى الأمر وليفكر الكل في مواجهة الخطر الذي لا زال..

مطلوب "انتفاضة سياسية" لتصويب المشهد الفلسطيني قبل الندم!

كتب حسن عصفور/ لو سأل عابر سبيل اي فلسطيني عن طبيعة رد فعل "الشرعية الفلسطينية" بكل مكوناتها حكما وحكومة ومؤسسات سلطوية، فصائل وقوى ومنظمات بلا عدد، وشخصيات "وطنية عامة" بمناصب ومهام لا تجدها الا في بلادنا المنكوبة نكبات لا مثيل لها، على ما قامت به حكومة الكيان العنصري – الفاشي من اقرار قانون "القومية" أو ما يناقش من تفاصيل لكيفية الرد على كل شاب يبحث يقاوم الاحتلال، او قانون يناقش كيف تطرد نائبا لو ايد كفاح شعب يبحث الخلاص من المحتلين الغزاة، لجاء الجواب بشبه اجماع، انها "ردة فعل" مخجلة جدا، وإن تطرف قولا سيعتبرها خارج النص الوطني..

ربما اعتقد العامة في فلسطين، ان الرئيس محمود عباس سيدعو لعقد اجتماع طارئ للقيادة، التي كانت تجتمع لما هو أقل اثرا من أحداث، لبحث كيفية الرد الفوري على قرار الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، ورسم ملامح التحرك الفوري لمواجهة مخطط "إزالة الهوية القومية" لشعب فلسطين، استكمالا

للمرحلة الثانية من المشروع الاغتصابي عام 1948، وان القيادة الفلسطينية لن تغادر حتى تتكمل خطة العمل، وستلغي كل رحلات الرئيس الرسمية والخاصة، لتنطلق بالشروع في التنفيذ الفوري نحو:

*اعلان الغاء وثيقة "الاعتراف المتبادل" مع دولة الكيان فورا..

* تعليق كل الاتفاقات معها، واعتبارها باطلة ووقف كل ما يترتب عليها من نتائج ..

*وقف كل اشكال التنسيق الأمني والمدني مع دولة الكيان، واعتبارها سلطة احتلال غازية لأرض دولة فلسطين..

*الاعلان الفوري عن "قيام دولة فلسطين" فوق أرض فلسطين، دون تحديد حدودها التي أقرتها الأمم المتحدة، مع فتح الافاق لحدود فلسطين التاريخية..

* اعداد مشروع سياسي كامل يتم تقديمه الى الجامعة العربية في اللقاء القادم يوم 29 نوفمبر 2014 بالقاهرة، وهو تاريخ يصادف اصدار قرار تقسيم فلسطين، وبات يوما للتضامن العالمي مع شعبها..خطة اساسها:

- تبني مشروع دولة فلسطين فورا، والمطالب الدول العربية صاحبة العلاقة مع دولة الاحتلال بحسب الاعتراف بها ووقف كل الاتصالات معها وتعطيل إن لم يكن الغاء الاتفاقات معها..

-- رسالة عربية الى لأمم المتحدة تطالب بوضع "شرعية اسرائيل والاعتراف بها" على جدول اعمال الأمم المتحدة، وابلاغها أن جامعة الدول العربية، تطالب بتعليق مشاركة اسرائيل في أي من نشاطات الأمم المتحدة ومؤسساتها الى حين النظر في عضويتها في الاجتماع القادم..

-- وضع البعد الاقتصادي – التجاري مع العالم وفقا لمعيار الالتزام برفض "قانون القومية" لدولة الكيان..

وبالتأكيد كان الاعتقاد ان القيادة ستبادر بقيادة تحرك شعبي فلسطيني داخل الوطن رفضا للمشروع العنصري الالغائي، وأن تنتفض الضفة والقدس والجليل والمثلث والنقب وقطاع غزة، وكل مخيمات الشتات تحت راية الوطن، ليعلم من لا يعلم أن شعب فلسطين ليس "شعبا زائدا" في هذا العالم..

كان الاعتقاد، ان يدعو الرئيس قيادة حماس والجهاد الى الالتحاق فورا بالاطار القيادي الفلسطيني، بعيدا عن الجانب البروتكولي، الى حين هزيمة المشروع الالغائي وطمس الهوية..

كان الاعتقاد أن يدرك كل فلسطيني وعربي أن قيادة شعب فلسطين لن تترك الوقت يمر مكتفية ببيان هنا وتصريح هناك، دون أن تكلف نفسها عناء عقد اي لقاء قيادي أو نصف قيادي أو شبه قيادي..

كان الاعتقاد أن يبقى الرئيس عباس في أرض الوطن ويؤجل كل رحلاته الخارجية الى حين اقرار مشروع وطني عربي لهزيمة المشروع الأخطر على فلسطين – الوطن والهوية..

كان الاعتقاد حتما أن يكون كل شيء ممكا الا الذي كان من رد فعل يصعب وصفها من كمية العيب والعار الذي يغطيها..

اي موقف وطني، بان يكتفي ببيان بلا اجتماع للجنة التنفيذية تعتبر ان المشروع الاحتلالي هو الغاء للاعتراف المتبادل من طرف واحد، ولا يقترن بخطوة اجرائية واحدة، تقاس بـ"ام الجرائم السياسية".. وكأن الشعب الفلسطيني كان ينتظر من يصف له ما هي الجريمة التي وقعت وما هي ابعادها..

كان الاعتقاد كل شيء الا ما كان من فعل معيب يحتاج لـ"انتفاضة سياسية" يعيد الصواب لمن فقده وقبل فوات الآوان!

الرحمة للخالد ابدا..ياسر عرفات!

ملاحظة: ما دامت حماس بدأت تعرف طريق أنها "أخطأت" في تكليف الرئيس برئاسة الوزراء..ليتها تكمل جميلها وتعترف بما هو خطأ اكبر..اكيد عارفينه!

تنويه خاص: قيادة فتح المركزية وشبه المركزية لم تعلق ابدا على مشروع الغاء هوية الوطن..تفرغ بعضهم لكشف ستر حماس..فعلا يا هيك المعارك الوطنية الكبرى يا بلاش!

مطلوب "حل الانهزامية".. وليس "حل السلطة"!

كتب حسن عصفور/ دأب بعض المسؤولين الفلسطينيين، وبينهم الرئيس محمود عباس القول بين حين وآخر، ان هناك توجه لـ"حل السلطة الوطنية" وارسال مفاتيحها الى رئيس دولة الكيان الاحتلالي نتنياهو، هذه "النغمة" تتكرر منذ سنوات عدة، دون أن يقف المرددين كثيرا امام المغزى الخطير لتلك المقولة..

ترديد هذه "الأقوال" يقترن دوما، بمأزق التحركات السياسية للقيادة الفلسطينية، أو بالأدق للرئاسة الفلسطينية وفريقها السياسي، واقتراب مواعيد الاستحقاقات السياسية "البديلة" التي يتم الاعلان عنها، بين آن وآخر، وباتت تعرف شعبيا بـ"المشروع البديل"..

ويبدو أن اعادة اجترار مقولة "حل السلطة" اصبحت وكأنها "مناورة سياسية" على الشعب الفلسطيني قبل الآخرين، يظن من يطلقها أنها "البديل الردعي – النووي" في مواجهة الطغمة الفاشية – العنصرية الحاكمة في تل أبيب، دون أن يقف أي من اصحاب تلك الدعوة ليناقش حقيقة القيمة السياسية فيما يقولون في رؤية نتنياهو ذاته، وحكومته..

فمن حيث المبدأ، القيادة الفلسطينية، وخصوصا الرئاسة وفريقها، لا تملك حقا سياسيا – قانونيا للإستمرار في الحديث بهذه المسألة، كون السلطة نتاج

طويل لمسار الثورة الفلسطينية، الى جانب انها ليست نتاجا لقرار رئيس او مجموعة، بل هي نتاج سياسي لفعل كفاحي، ولذا لا يجب تكرار تلك المقولة التي تفتقد اي من مقومات "الذكاء السياسي"..

ولأن السلطة بذاتها، وأيضا من الناحية السياسية – القانونية لم يعد لها ضرورة منذ أن وافقت الأمم المتحدة على الاعتراف بـ"دولة فلسطين" عضوا مراقبا بين صفوف الدول الأعضاء، وبات علم فلسطين العلم رقم 194 الذي يرفع على مبناها، وكان منطقيا بعد قرار الأمم المتحدة، ان يعلن الرئيس عباس رسميا انتهاء مفعول مؤسسات السلطة الوطنية، وانتقالها، مع تطوير في المهمة والأداء، لتكون جزءا من مؤسسات "دولة فلسطين" في "بقايا الوطن" – الضفة والقطاع والقدس الشرقية عاصمة لها..

ولذا فبدلا من اعلان الحق الوطني، بدأت النغمة تهرب الى مسار آخر، بالحديث عن "حل السلطة" و"تسليم المفتاح" لحكومة نتنياهو، وكأنها "محل بقالة" أو "سوبر ماركت" يتم اقفاله بعد أن يفلس صاحبه، ويعيد مفتاحه لـ"من يملكه"..وليست كيانا كان ثمنه من لحم ودم الشعب الفلسطيني، وبدلا من الارتقاء بمكانة السلطة وتطوير وظيفتها لدولة فلسطين، كرافعة للاستقلال الوطني، يلجأ صاحب المقولة "الغبية" الى تهديد نتنياهو بـ"حلها"..

اي ثقافة سياسية تلك التي تقف خلف هذه المقولة، وهل حقا يمكن اعتبارها جزء من "الرد الوطني" على المشروع الاحتلالي، أم انها تساوق فعلي مع رغبات ذلك المشروع، الذي يبحث في تذويب "الهوية الوطنية الفلسطينية" بكل اركانها ومقوماتها، وأخذ يعيد صياغة حربه السياسية – الفكرية ضد الشعب الفلسطيني، أرضا وهوية وتاريخ، من خلال تشريع جديد يسمى بـ"قانون القومية"، الذي يعني بشكل واضح الغاء الهوية الفلسطينية وطمس عروبة فلسطين..

وبدلا من تحويل الغضب والاحباط المصابه به الرئاسة الفلسطينية وفريقها الى شكل برنامج كفاحي، وتطوير أدوات المواجهة مع الطغمة الفاشية وكيانها

العنصري، وهي أدوات تمثل قوة هائلة لاركاع عدو الشعب الفلسطيني، لو اريد لها الاستخدام واحسنوا تفعيلها..

ليس المطلوب البحث في كيفية "حل السلطة" بل البحث في كيفية "حل روح الانهزامية السياسية" التي باتت مظهرا من مظاهر المشهد الرسمي الفلسطيني، ومن يراقب الحدث اليومي لن يجهد كثيرا في الامساك بحقيقة تلك الحالة "الانهزامية" التي يحاول أصحابها الهروب منها لمزيد منها..

لم يتحدث أصحاب مقولة "حل السلطة" و"تسليم المفاتيح" اين سيذهبون بعد أن يتم تنفيذ تلك الخطوة – الخدمة الاستراتيجية لنتنياهو وكيانه، الذي يحلم بلا انقطاع بتدمير كل مؤسسة كيانية فلسطينية لترسيخ معالم "الدولة اليهودية" في ارض فلسطين، ألم يعلن قبل ايام عدة عن تطبيق القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية، ولم نجد صدى لتلك الخطوة، لا من القيادة الرسمية ولا حكومتها وقبلهم من الفصائل أيضا..

هل يعلم اصحاب تلك المقولة أن الاعلام العبري لا يعترف بمسمى الضفة الغربية ويعتبرها "يهودا والسامرا"، ويرونها "قلب دولتهم"، فأي تهديد يمكن أن يكون في مقولة "حل السلطة" فيما بات حلم الكيان أن يعلن ارض الضفة جزءا من "دولته"..

صحيح هل ينطبق "حل السلطة" و"تسليم المفتاح" الى نتنياهو على قطاع غزة، ام تبقى كما هي لتكون قاعدة لقيام "دولة غزة المستقلة" استكمالا لـ"حلم اليهود" ايضا..باعتباره "الحل البديل للمسألة الفلسطينية..

نصيحة أخيرة للرئيس محمود عباس بأن يوقف هذه المسخرة – المهزلة السياسية، ويذهب الى استخراج مفاتيح المواجهة الوطنية الكبرى من خزائن الشعب..ولا نظنها بعيدة عن متناوله لو أراد الوصول اليها..لاستخدامها!

ملاحظة: القيادي الحمساوي اسامة حمدان يعتبر ان "المقاومة- يقصد حماس" هي من حرر قطاع غزة، ولو يتاح لهم المجال لحرروا الضفة بذات الطريقة..هل هذا استغباء ام غباء..طيب يا ابو السوم هل غزة محررة فعلا!

تنويه خاص: تقارير ذكرت ان هناك "فساد" في مسالة الاسمنت بقطاع غزة..الفساد يتعلق بالاستغلال في ثمن كيس الاسمنت الواحد..من المسؤول وهل هناك قوى لها مصلحة بذلك..مسألة تستحق الانتباه!

نداء الى الرئيس السيسي..برجاء وأمل!

كتب حسن عصفور/ الكتابة هنا وفي موضوع حساس ليس من قبل كسر "الحواجز البروتوكولية" أو القفز عن كل المطبات الطبيعية والصناعية التي تعتريها الحالة الفلسطينية مع مصر، الشقيقة الكبرى، حقا وحقيقة، واقعا ورغبة، للفلسطيني عامة والغزي خاصة كانت هي باب الحرية والتحرر نحو استقلال وطني واقامة دولة فلسطين في بعض من الوطن التاريخي، فأهل فلسطين يدركون جيدا انه بلا مصر، يصبح الهدف الوطني أمنية سياسية، وحلما خاصا لا أكثر، دون اي مساس بكبرياء شعب فلسطين في الكفاح والثورة، لكن بوابة العبور اليه ستكون مغلقة أمامه بلا مصر..

ولأن مصر حاضرة في التاريخ والذاكرة الفلسطينية بقوة تفوق كثيرا ما يظنه بعض الجهلة الظلاميين، على جانبي المشهد، حاقدون هنا في بعض من فلسطين بغباء خارج عن النص الفلسطيني، وهناك في أرض الكنانة المحروسة بعض من الصارخين بلا وعي للحقيقة السياسية أن مصر بلا فلسطين ايضا تصبح ليست هي مصر، وأن ظلاميتهم الفكرية - السياسية الحاقدة والحقودة نحو فلسطين مستخدمين عباءة بعض ظلاميي فلسطين، ليست سوى أكذوبة، فالتلاعب بخلط صورة المشهد ليس حبا في مصر، ولا

كراهية لفلسطين، بل هو حقا تطاول على روح العروبة التي حاول البعض خطفها في مصر لصالح هوية وثقافة غير التي نعرف..

الوجدان الفلسطيني، وخاصة الغزي له ارتباط لا حدود له بمصر بكل ما بها ولها، ليس سياسة ولا تاريخا فحسب، بل انتماء فكري وثقافي، اجتماعي وروحي، ارتباط يمتد قرونا من الزمن، لكنه ترسخ برباط مقدس زمن الخالد جمال عبدالناصر، والذي قد لا يكون هناك فلسطينيا يمكنه المساس به أو منه، وله من الحضور الطاغي ما لا يوجد لغيره، حتى أن الفلسطيني قد ينتقد زعيمه التاريخي ياسر عرفات، لكنه قد يصاب بهلع فكري وسياسي ووجداني قبل أن يفكر المساس بالخالد عبدالناصر، ولعل أهل القطاع جميعهم، يحفرون بالذاكرة صورة الزعيم الخالد جمال..

فلسطين تعلم وتحفظ قيمة مصر وما لها في فلسطين، أكثر كثيرا من بعض صبية اعلاميين يتطاولون على العلاقة الأبدية، ومحاولتهم استغلال بعض الخطايا السياسية لبعض من إخوان فلسطين، او حماس ليس سوى محاولة لصناعة "جدار عازل" بين عشق فلسطيني لمصر، وليس حبا في أمن مصر، ولأن "الذاكرة الفلسطينية الجمعية" لاتزال حاضرة، فالعشق الفلسطيني والغزي خاصة لمصر وناصر متربط بالقضية القومية، لكنه ايضا مرتبط بممارسات لن يستطيع أي كان، حتى النذل والجبان، ان يقفز عنها ومنها..

فمصر عبدالناصر وبعد ثورة يوليو، منحت قطاع غزة مكانة خاصة وامتيازات سمحت لهم أن يتفوقوا بحياتهم على أهل المحروسة ذاتها، فقطاع غزة كانت سوقا حرة لاستيراد كل ما يجب استيراده، كانت بمثابة منطقة حرة، يأتي اليها المصري للتسوق مما ليس في مصر، وفي منطقة العتبة بالقاهرة، عرف سوق باسم غزة يعرض بها ما قد لا يكون في سوق مصر، كان المصري العادي يأتي الى زيارة غزة بحثا عما ليس في سوقه، وذلك لأن الخالد ابو خالد منحها ما لم يمنحه لمصر..

فيما كان الفلسطيني كالمصري في الجامعات تعليم مجاني في كل التخصصات، لا فرق بين هذا وذاك، ولعل أهل قطاع غزة يختزنون في الذاكرة يوم أن تعرض ما يزيد عن 10 آلاف معلم لطرد من المملكة السعودية ففتحت لهم مصر عبد الناصر صدرها وتم تعيينهم كما ابناء المحروسة، دون أي تفكير أو حساسية، وعل منهم من لا يزال يعيش في المحروسة..عشرات ومئات النماذج فوق النموذج الأكبر القومي، يجعل لمصر ما ليس لغيرها في الوجدان الفلسطيني..

ولأن المسألة ليست بحثا في تاريخ العشق بين مصر وفلسطين، بل نداء الى الرئيس عبد الفتاح سعيد السيسي، المصري الذي فتح فتحا جديدا للمنطقة قبل مصر، أن يجد ممرا أو طريقا لرفع معاناة أهل القطاع في الحركة والتحرك نحو الخارج واليه من الخارج، من رفع راية كسر المشروع الاستعماري الجديد وتحديا تاريخيا يوازي ثورة يوليو 1952، وربما يفوق، لن يجد صعوبة في ازالة حالة الانكسار التي أصابت أهل القطاع أولا وفلسطين ثانيا، من اغلاق لمعبر رفح، المعبر الذي لا تقتصر مكانته على حركة الأفراد والبضائع فقط، بل هو معبر لعشق متبادل بين فلسطين الجنوب ومصر..

لسنا بحاجة لشرح ما هي المأساة التي يعيشها أهل القطاع وجدانيا وانسانيا، وأهل فلسطين سياسيا من حالة الاغلاق، وتأكيدا لما ليس بحاجة أصلا لتأكيد، ان أمن مصر القومي هو حاجة وضرورة لفلسطين قبل مصر، فلا فلسطين إن لم تكن مصر آمنة، ولعل السنة الظلامية التي حامت في مصر اصابت فلسطين شعبا وقضية بظلامية سياسية، ولذا كانت ثورة تصحيح مسار التاريخ السياسي في المنطقة العربية يوم 30 يونيو و3 يوليو جزءا من المشهد الفلسطيني ايضا، كما غالبية العرب..

النداء يا "سيادة الرئيس العام لحركة التصحيح العربي" هو أن تجد طريقة لكي لا تستمر معاناة انسانية لما يقرب من مليوني غزة، ومعاناة سياسية لما يقرب من 10 مليون فلسطين نتيجة معاناة بعضا منهم، وبالتأكيد ندرك يقينا أن من استطاع كسر "جدار الظلامية السياسية" التي اراد التحالف المعادي

للأمة وشعوبها فرضه عليها، يمكنه أن يجد "ثغرة انسانية" لفتح طريق الحياة لاهل القطاع، كان ممرا آمنا بريا او حتى ممرا انسانيا بحريا..التفكير الانساني أغني بكثر من مجرد اقتراحات لغوية لم يريد حلا!

كل ساعة مضاعفة لمعاناة أهل القطاع لا تضيف قوة لأمن مصر، بل علها تخصم رصيدا من علاقة عشق لها..فلسطين تنتظر وغزة تأمل من مصر الشقيقة الكبرى تاريخا وواقعا، واملا ورجاء ان تفك "عقدة انسانية" لا ضرورة لها..فلسطين تستحق وغزة تستصرخ رجاء من مَن يستحق الرجاء..

بالمناسبة فلسطين شعبا وقضية لا تعرف الترجي الا بمن يستحق ذلك..فكبرياء شعبها يفوق الخيال الانساني بقاراته الخمس..الأمل هو قوة الدفع للترجي لفك لغز طال أمده!

ملاحظة: محكمة اميركية تتهم السلطة الفلسطينية بالارهاب..ونائب اميركي يطالب بترحيل اهل فلسطين لفرض سيادة اغراب من شعوب متعددة استخدموا الدين لتمرير مشروع استعماري بديلا لهم..الصمت هو سيد الموقف للسلطة والفصائل..ليش كل هالخوف..لما خرسكم!

تنويه خاص: يبدو أن البعض بدأ يستحلي ترداد تعبير الحرب الدينية، دون ان يقف ويفكر مخاطر هذا القول على القضية الوطنية..فلسطين وطن ياسادة..حربها وطنية ضد عدو مستعمر..بلاش تخبيص سياسي رجاء، فلسنا في زمن "الحروب الصليبية"!

هل تضار "حماس" بقرار "الامارات"!

كتب حسن عصفور/ في سابقة سياسية أمنية عربية، اعلنت دولة الامارات المتحدة عن تصنيف 83 منظمة وجماعة ومؤسسة كجماعات ارهابية، ولعلها الدولة الأولى عربيا وعالميا، التي تقوم بتلك الخطوة، وما كان لافتا في تلك القائمة الطويلة من التصنيف، ما يرتبط بجماعة الإخوان، وبعض مؤسساتهم "الإغاثية"، خاصة تلك المتواجدة والعاملة رسميا في بريطانيا..

وبعيدا عن التدقيق في هوية تلك المنظمات والقائمة الطويلة، لن يقف الشعب الفلسطيني سوى أمام وضع جماعة "الاخوان المسلمين" ضمن قائمة "الجماعات الارهابية"، وكان لذلك الخبر ان يكون عاديا، كغيره من جماعات القائمة الطويلة، لولا ان حركة "حماس" ترتبط فكريا وعقائديا بتلك الجماعة "الإرهابية"، ورغم ان مصر سبق أن سجلت الجماعة اياها كحركة ارهابية، لكن الخطوة الاماراتية هي الأكثر "قنونة" من شقيقتها مصر..ولذا لا يمكن للمرء ان يتجاهل أثر القرار الاماراتي على المشهد الفلسطيني، وخاصة ما يتعلق بحركة "حماس"..

قد يحاول البعض أن يتظاهر بعدم الاهتمام بتلك الخطوة، بل وربما يذهب الى حد تجاهلها وكأنها بغير صلة بما سيكون لحماس، باعتبارها حركة فلسطينية، لكن المسألة ليست بتلك البساطة – السذاجة في تفسير الارتباط الفكري – السياسي بين حركة يؤكد ميثاقها أنها جزء من "الجماعة"، وتصر قياداتها على التمسك بذلك الارتباط، رغم المحاولة بين حين وآخر، لوضع مسافة في المهام والنشاط بين حماس "الفلسطينية"، و"الجماعة الدولية"..

المؤكد السياسي ان المشهد بعد قرار الامارات لن يكون كما قبله، بالنسبة لحماس ولغيرها من الفصائل ذات التماثل الفكري – السياسي كحركة النهضة التونسية مثالا، واي حزب او مؤسسة تعلن انها جزء من تنظيم الجماعة، فالقرار الاماراتي لا يتحدث عن الجماعة في مصر وحدها، بل هو يحدد

التنظيم الدولي لـ"جماعة الاخوان"، ما يضع كل من له صلة به في دائرة الشك والمتابعة..

وكي لا ندخل في نقاشات "فقهية" عن مدى صلة حماس وعلاقتها بالتنظيم الاخواني الدولي، بعد أن بات جماعة ارهابية وفق القانون في دولة الامارات، وقد لا يقتصر الأمر لاحقا عليها وحدها، بل قد يصبح جزءا من واقع سياسي – امني في الخليج والمنطقة، فإن قيادة حماس تتحمل الآن مسؤولية خاصة جدا لكي تعلن وبوضوح عن حقيقتها الفكرية – العقائدية مع الجماعة الارهابية، وأن لا تكتف بالاعلان العام عن عدم وجود صلة تنظيمية مع الاخوان، فذلك كلام لا يقنع، ولن يقنع أحد..

حماس مطالبة بالغاء البند الخاص في ميثاقها المتعلق بعلاقتها بالإخوان المسلمين، فالحفاظ عليه سيضع الحركة تحت دائرة الاشتباه عربيا، وربما يصبح كل من له صلة ما بها ايضا تحت دائرة الملاحقة – المطاردة، ليس بصفتها الفلسطينية، بل بارتباطها الاخواني، وهي مسألة غاية في الخطورة، لا تقتصر على جانب معين، بل قد تشمل الوضع في قطاع غزة..

الحديث هنا، عن تبعات انعكاس تطبيق القرار على كيفية تعامل دولة الامارات مع حماس ، وبالتالي مع الحالة القائمة في قطاع غزة، هل تتجاهل الامارات لـ"أسباب انسانية" تطبيق القرار على حماس، وتأجيل التعامل معها كجزء من التنظيم الدولي، داخل فلسطين، الى حين تسوية الحركة لأوضاعها والخروج من تلك العباءة، أم أنها تضع مسافة بين أنصار حماس ومؤسساتها في فلسطين، وخاصة قطاع غزة وتخرجه مؤقتا من دائرة الملاحقة، فيما يصبح من له صلة بها خارج فلسطين، وفوق ارض الامارات مطلوبا امنيا وفقا للقانون الجديد..

القضية شائكة نعم، وربما يدفع بعض من ابناء فلسطين ثمنا لها، لكن القرار الفعلي بات الآن بيد قيادة "حماس"، كي تقف وتفكر في مستقبلها الفكري – السياسي في فلسطين، وإن تجاهلت قبلا التوجه المصري العام ضد الجماعة

الاخوانية، فهي اليوم لن تستطيع الاستمرار في "حركة التجاهل"، إذ انها مطالبة اليوم قبل الغد عن تحديد هويتها الفكرية التنظيمية، وطبيعة صلتها بالجماعة الاخوانية..

ونعتقد أن قيادة حماس ستدرك جيدا ان انعكاسات القرار الاماراتي لن تبقى في داخل حدودها فقط، بل أن القيادة الرسمية الفلسيطينية قد لا تستطيع التغافل عن انعكاس ذلك القرار وأثره على المشهد الفلسطيني، ما قد ينتج واقعا جديدا في العلاقة بين حماس وبين مختلف الفصائل في اطار منظمة التحرير ومستقبل المصالحة الوطنية..

تستطيع القيادة الرسمية ان تتظاهر بأن القرار لا يشمل فلسطين، ولكن ذلك ربما يكون موقفا لحظيا، لكنه لن يزيل اثر الارتباط القائم بين حماس والجماعة الاخوانية، دون أن تلغي حماس وعلانية ميثاقها الاخواني، وتعيد تقديم ذاتها كحركة فلسطينية مستقلة، لا صلة لها بأي تنيظم دولي، بعد مراجعة "فقهية" لمصلحة فلسطين الوطن والقضية، باعتبارهما فوق الجميع، وان الصلة بالجماعة باتت مرحلة من التاريخ، لا حاضر ولا مستقبل لها..

ذلك ما على حماس القيام به، ودونه سيكون المشهد غاية في التعقيد، ونتائجه قطعا لن تكون لفائدة فلسطين الشعب والقضية، والخيار بات لقيادة حماس: هل تختار الجماعة أم تختار فلسطين..ولا منطقة وسطى بينهما..

ملاحظة: امر الرئيس باطلاق سراح من أمر باعتقالهم..هذا خبر جيد..طيب ممكن من يخرج ليشرح سبب الاعتقال وهل اسقطه الرئيس ايضا ام لا زال "تحت الطلب والذمة"..بعض من الاحترام لعقل الفلسطيني لو تكرمتم!

تنويه خاص: مش واضح كيف كتلة حماس البرلمانية ستسحب "الثقة" من حكومة رامي بن الحمدالله..ليش هي الكتلة منحت الثقة لها أصلا..يا جماعة ارحمونا من الحكي اللي لا بيودي ولا بيجيب..بيكفيكم كلام فاضي لا أكثر!